الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في سورية

The Role of Small, Medium Enterprises in Economic Development in Syria

مشروع أعد لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال
اختصاص قانون الأعمال

إعداد الطالبة

إلهام حسين صافي

إشراف

الدكتورة آلاء بركة

العام الدراسي: 2022- 2023

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي ومنَ عليَ بالصحة والعافية.

كلمة حب وتقدير،وتحية وفاء و إخلاص ملؤها كل معاني الاحترام والتقدير،
شكراً من كل قلبي.
رسالة أبعثها إلى من حرصت على متابعة وإتمام ونجاح هذا البحث، وأثرت بتوجيهاتها وتعليماتها لوصوله إلى هذه المرحلة.

الدكتورة آلاء بركة

كما أخص بالشكر دكاترتنا الأفاضل الذين انتهلنا منهم علماً ولم يبخلوا علينا بشيء من عطائهم وخبراتهم.

إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء اللجنة الموقرة التي ستقوم بمناقشة وتحكيم هذا البحث،
وجميع القائمين في المعهد العالي لإدارة الأعمال من إدارة المعهد والكادر التدريسي والكادر الإداري،
وجميع المؤسسات التي قدمت لي التسهيلات للحصول على المعلومات (هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المكتب المركزي للإحصاء).....

أقدم لكم أعلى درجات العرفان والامتنان على كل ما بذلتموه من جهد وإخلاص في العمل.

الإهداء

إلى من خاطبهما الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز(ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً)
إلى فيض الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي
إلى من شرفاني بحمل اسميهما
إلى اللذين طالما تمنيت أن يكونا حاضرين ليشاركاني هذه اللحظات

روح أبي وأمي

إلى توأم روحي وشريكي ورفيق دربي وداعمي في كل خطوة

زوجي الحبيب

إلى نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة

إخوتي وأخواتي وعائلاتهم

إلى أخوتي الذين لم تلدهم لي أمي وولدتهم لي الأيام وكانوا لي السند

أصدقائي وصديقاتي

إلى مدرائي في العمل وأعضاء مجلس الإدارة الذين أتاحوا لي فرصة خوض مسيرة الماجستير.

الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

إلى أحبتي جميعاً.....

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة من في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وتطرقت الدراسة بشكل خاص إلى وضع هذه المشروعات الجمهورية العربية السورية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها، وطبيعة التحديات التي تواجهها، كذلك الجهود السورية المبذولة لمواجهة تلك التحديات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

– لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نظراُ لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف.

– تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، نظراً لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر، كذلك المساهمة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق الناتج المحلي الاجمالي، وتشكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية نسبة هامة من قطاع الأعمال الخاص في سورية خاصة في ظل الأزمة التي مرت بها سورية حيث ترتفع هذه النسبة لتتجاوز 95% من منشآت القطاع الخاص.

– تتعدد التحديات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في سورية، وإن كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل، والتسويق الداخلي والخارجي، فضلاً عن نقص الدعم الفني والتكنولوجي والترابط مع المشروعات الكبرى

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الحكومة تشجيع هذه المشروعات كأولوية في استراتيجيتها الاقتصادية، وإصدار تشريع شامل متكامل ينظم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويشجع على تنميتها، والاعتماد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة بما في ذلك الدعم المالي، والفني، والتدريب، والتسويق، والحماية من الإفلاس.

كلمات مفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الاجمالي، التوظيف، الإطار التشريعي الناظم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

This study aims to study small, medium and micro enterprises in terms of their definition, characteristics, and their role in economic development in general, and the study in particular dealt with the status of those enterprises in Syrian Arab Republic and their role in advancing economic development, the nature of the challenges they face, as well as Syrian efforts to confront those challenges.

The study reached a number of results, the most important of which are:

- There was no agreement on a unified definition for small, medium and micro enterprises due to the different criteria used in the definition.
- Small projects contribute greatly to economic development in most countries of the world, given that they are a source of youth employment, income generation and poverty reduction, as well as contributing to enhancing economic growth rates by contributing to the creation of the gross domestic product. Micro, small, and medium enterprises in Syria constitute an important percentage of the private business sector in Syria, especially in light of the crisis that Syria has gone through, as this percentage rises to exceed 95% of the private sector establishments.
- There are many challenges facing small enterprises in Syria, though the most prominent of them is the problem of obtaining finance, internal and external marketing, as well as a lack of technical and technological support and interconnection with major projects.

The study recommended the need for the government to encourage these projects as a priority in its economic strategy, and to issue a comprehensive and integrated legislation that regulates the micro, small and medium enterprises sector and encourages their development, relying mainly on direct support from the state, including financial and technical support, training, marketing, and protection from bankruptcy.

Keywords: small, medium and micro enterprises, economic development, gross domestic product, employment, legislative framework governing small and medium enterprises.

قائمة المحتويات	
العنــوان	**الصفحة**
الملخص	**ج**
Abstract	**د**
فهرس المحتويات	**هـ**
فهرس الجداول وفهرس الأشكال	ز
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث	
1- المقدمة	1
2- الدراسات السابقة	2
3- مشكلة البحث	5
4- أهمية البحث	6
5- أهداف البحث	6
6- حدود البحث	7
7- محددات البحث	7
8- منهج البحث	8
الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	
أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها	9
ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	13
ثالثاً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة	17
رابعاً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة	19
الفصل الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	
أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية من حيث التعريف والإطار التنظيمي	22
ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	24

قائمة المحتويات	
العنـــوان	**الصفحة**
1- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	25
2- مساهمة المشروعات المتوسطة والصغيرة في التشغيل (التوظيف) في سورية	26
3- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير	27
4- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي	30
ثالثاً: تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	32
عناصر منظومة الدعم الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	32
رابعاً: الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية	37
1- الصعوبات الادارية والتنظيمية	37
2- الصعوبات التمويلية	38
3- الصعوبات الإدارية والتسويقية	39
4- الصعوبات المعلوماتية والبحثية	41
5- الصعوبات الإنتاجية	41
خامساً: التجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	**42**
1- التجربة اليابانية	42
2- التجربة الهندية	45
3- التجربة المصرية	48
الخاتمة	58
النتائج	59
التوصيات	61
قائمة المراجع	63
الملاحق	65

قائمة الجداول	
العنــوان	رقم الصفحة
جدول رقم (1): معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	10
جدول رقم (2): تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية	23
جدول رقم (3): نسبة مساهمة المشروعات من إجمالي المنشآت حسب معيار عدد العمال لعام 2019-2020	25
جدول رقم (4): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	26
جدول رقم (5): توزع المشروعات العاملة حسب المحافظات لعام 2019- 2020	27
جدول رقم (6): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات السورية	28
جدول رقم (7): المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	51

قائمة الأشكال	
العنــوان	رقم الصفحة
الشكل رقم (1): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية	15
الشكل رقم (2): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية	16

الفصل الأول

الإطار المنـهجي للبحث

1- مقدمة:

يحظى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باهتمام حكومات العالم أجمع، حيث باتت هذه المشروعات حلقة مهمة داخل منظومة الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء بما تضيفه من عوائد لهذه الاقتصادات وما تقوم به من أدوار تكميلية مهمة في سلسلة حلقات الإنتاج المحلية أو العالمية، وبالتالي يمكن اعتبار هذه المشروعات أحد محركات النمو الاقتصادي التي تعول عليها الحكومات في رفع مستويات التشغيل والتصدير.

ويعتبر هذا النوع من المشروعات هام جداً في الجمهورية العربية السورية لأن سورية بلد ذو معدل نمو سكاني مرتفع، مما يجعل هذه المشروعات ضرورية لاستيعاب العمالة وتخفيف نسب البطالة ورفد الاقتصاد بالسلع والخدمات.

ولكن ما زال يعترض طريق هذه المشروعات العديد من المعوقات والتحديات التي تحول دون تنميتها وتطورها، وهذه المعوقات لا تقتصر على جانب دون آخر فهي تشمل المعوقات التنظيمية والقانونية بالإضافة إلى الكثير من معوقات الحصول على التمويل اللازم والمعوقات التسويقية والادارية.

كذلك يعد غياب المؤشرات والأرقام الإحصائية الدقيقة، التي تعكس حجم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومدى إسهامه في الاقتصاد السوري، حجر عثرة أمام محاولة فهم ودراسة هذا القطاع بشكل عميق ودقيق، ويمنع هذا النقص من إجراء تقييم حقيقي لواقع هذا القطاع واحتياجاته والصعوبات التي تواجهه، كما أنه يحد من القدرة على إجراء مقارنة مع الأرقام والمؤشرات والتجارب العالمية في هذا المجال.

لذلك ولتكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة ناجحة ومستدامة وتحقق الأهداف المتوخاة منها، فهي تحتاج إلى بيئة حاضنة توفر لها كل مقومات النجاح بدءاً من تبني الاستراتيجيات الاقتصادية التي تعتبرها إحدى أولوياتها والسياسات اللازمة لتنفيذها، مروراً بتهيئة بيئة تشريعية محفزة، انتهاءً بالتسويق الداخلي والخارجي (الصادرات) لمنتجات هذه المشاريع وخدمة ما بعد البيع.

2- الدراسات السابقة:

نستعرض هنا أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي أفادت في معرفة وتوسيع أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

- **حسن، منى، (2020)، دراسة بعنوان "دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة_ الخصائص والمميزات والتحديات"**

تسعى الدراسة إلى التعرف على خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية لمدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد للكشف عن التحديات، التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذه المنطقة، وتم استخدام استبيان من إعداد الباحثة مكون من/41/ فقرة لقياس تلك المحاور، وتكونت عينة الدراسة من/30/ مفردة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً ريادياً في تنمية المجتمع المحلي ويجب العمل الجاد للبحث عن آليات فعالة تكسب وتدعم القدرات التنافسية لهذه المشروعات.

- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برامج التأهيل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنشطة المشروعات الخاصة بهم ومتطلباتها.

- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تجعلها غير قادرة على المنافسة خاصة تلك المعوقات المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والحصول على المواد الأولية.

- **عباس، جيهان، (2020)، دراسة بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر"**

هدف هذا البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، وخصائصها، ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وواقع تلك المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، والتحديات التي تواجه تلك المشروعات، إضافة إلى الجهود المصرية المبذولة لمواجهة هذه التحديات،

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نظراً لاختلاف المعايير المستخدمة في التعريف.
- تزايد أعداد المشروعات الصغيرة فى مصر بشكل كبير، الأمر الذي جعل منها مصدر مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر خاصة فى ضوء مساهمتها فى الناتج المحلي لإجمالي بنسبة تصل الى 80%، بينما تسهم فى التشغيل بنحو 75%.
- تتعدد التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر، ومن أبرز هذه التحديات: مشكلة الحصول على التمويل، والتسويق الداخلي والخارجي، فضلاً عن نقص الدعم الفني والتكنولوجي والترابط مع المشروعات الكبرى، وهو ما تسعى الحكومة المصرية إلى الحد منه من خلال برامج الدعم المالي المتمثلة فى قروض أو مبادرات بعض المصارف بالإضافة إلى برامج الدعم غير المالي.

- **العش، رشا، (2020)، دراسة بعنوان "تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية"**

تناولت هذه الدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية من خلال بيان ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلياتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث لقيت المشروعات الصغيرة تطوراً كبيراً واهتماماً بالغاً لدى العديد من المنظمات العالمية وكذلك الاقتصاديين، باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي، لما تتميز به من قدرة فائقة نحو إتاحة المزيد من فرص العمل للشباب ومكافحة البطالة فضلاً عن احتياجها لتكاليف استثمارية منخفضة تتواكب مع إمكانيات وطموحات الدول النامية.

خلصت الدراسة إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمثل قطاعاً بالغ الأهمية في هيكل قطاع الصناعة، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأي دولة من دول العالم حالياً. إلا أنه تواجه هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تحديات ومعوقات تقف حائلاً أمام تنميتها وتحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أبرزها: ضرورة التنسيق والتكامل بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتخصصة للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مصارف صغيرة لتمويل هذه المشروعات على غرار بنك الفقراء ببنغلادش (مصرف جرامين).

- **رفاعة، تامر (2019)، دراسة بعنوان "تقييم أثر تجربة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المعيشي في الساحل السوري"، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية.**

تقوم مؤسسات التمويل الصغير بدور ايجابي في تنمية المشاريع الصغيرة، إلا أن هذا الدور الايجابي يواجه بعدة مشكلات تحول دون أداء التمويل الصغير الدور المناط به، في تنمية وتطوير هذه المشروعات، مما قلل من كفاءة هذه المشروعات وأثرها في التنمية الاقتصادية، ومعرفة هذه المشكلات والسعي لحلها تعد أهم الخطوات العملية في إنجاح هذه المشروعات، وعلى هذا الأساس طرحت الدراسة إشكاليتها من خلال السؤال التالي:

هل أحدثت سياسة التمويل الصغير الأثر الاقتصادي المطلوب لعملاء مشاريع التمويل الصغير والمتوسط؟

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لتجربة التمويل الصغير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأسر الريفية في الساحل السوري من خلال الاعتماد على مصدرين من البيانات (أولية: من خلال تصميم استبانة لجمع البيانات الخاصة بالبحث من خلال إجراء زيارات متتابعة لعينة البحث، وبيانات ثانوية من خلال جمع المعلومات من مجموعة من المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة).

كما وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. أهم معوقات عملية التمويل تمثلت بعدم كفاية مدة القرض ثم عدم كفاية مبلغ القرض ثم صعوبات تسديد قسط القرض.
2. وجود ارتباط قوي عكسي بين متغير الحالة الاجتماعية ودرجة الرضا عن التمويل وإجراءاته.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمويل المشاريع الصغيرة والتخفيف من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأسر الريفية.

- **سلمان، حيان، (2013)، دراسة بعنوان "أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي في سورية"**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني والدور المأمول لهذا القطاع في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي عموماً، وركزت الدراسة على أهم خصائص ومميزات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي تواجه الاقتصاد الوطني عموماً، وهذا القطاع خصوصاً، وخلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات أهمها:

- تحديد جهة واحدة مركزية لمتابعة إنشاء وعمل هذه المشاريع.
- ايجاد صندوق خاص لمنح القروض لهذه المشاريع وتأمين الأدوات التمويلية اللازمة، وتعزيز دور المؤسسات الوسيطة وبناء قدراتها الذاتية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإمكانية تنفيذ أعمال من قبل هذه المشروعات (عقود من الباطن).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: سعيها لبيان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في سورية ككل وليس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وذلك في إطار عملية إعادة البناء والتنمية التي يشهدها البلد وأهمية هذا النوع من المشاريع في تحقيق ذلك. إضافة إلى اقتراح آليات مناسبة لتفعيل هذا الدور في المرحلة إعادة البناء والتنمية التي يمر بها الاقتصاد السوري.

3- مشكلة البحث:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور محوري في الإنتاج والتشغيل وتوليد الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولكن من الملاحظ وبدراسة الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ أن هناك انخفاض في مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد السوري من حيث مساهمتها في الناتج المحلي والتصدير والتوظيف، وهذا ناتج عن عدد من المعوقات التي تعترض نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها.

تتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية في سورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وهل يختلف عنه في الدول الأخرى؟

– ما هو واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سورية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية فيها؟

– ما هي الصعوبات والمعوقات التي تحد من نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية؟

– كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول السابقة في تجاوز هذه التحديات وتفعيل دور هذا النوع من المشروعات في التنمية الاقتصادية؟

4– أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه وخصوصية الفترة الزمنية التي يُنجز فيها وهو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيف لها أن تؤثر في الاقتصادات النامية لاسيما في سورية وخلال المرحلة الحالية التي تشهدها بعد خروجها من الحرب، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على رفع نسبة التشغيل كما أنها أكثر تكيفاً مع مشاكل الإنتاج، وانخفاض تكلفة إنشائها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة وغيره من الأسباب التي تبرز أهمية هذا البحث وتتجلى فيما يلي:

- تقييم مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد السوري.
- الوقوف على الصعوبات والتحديات التي تواجه هذه المشروعات.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تفعيل دور المشرعات الصغيرة.

5- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، خصائصها، ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام، وتتطرق الدراسة بشكل خاص على وضع هذه المشروعات في سورية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وطبيعة التحديات والصعوبات التي تواجهها، كذلك عرض عدد من التجارب الدولية الناجحة للاستفادة منها في التجربة السورية، وذلك من خلال التعرض بالتفصيل إلى النقاط التالية:

- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية

- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية
- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية
- الإطار القانوني الناظم لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية
- المعوقات الرئيسة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية، وكيفية تجاوزها من خلال الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في تنمية هذا النوع من المشروعات.

6- **حدود البحث:**

الحدود الزمانية: من عام 2017 حتى عام 2021.

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية

7- **محددات البحث:**

تتمثل أهم المحددات والصعوبات التي اعترضت إنجاز هذا البحث في التالي:

- غياب المؤشرات والأرقام الإحصائية الدقيقة، التي تعكس حجم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومدى إسهامه في الاقتصاد السوري، مما شكل حجر عثرة أمام محاولة فهم ودراسة هذا القطاع بشكل عميق ودقيق، وحال دون إجراء تقييم حقيقي لواقع هذا القطاع واحتياجاته والصعوبات التي تواجهه، وإمكانية المقارنة مع الأرقام والمؤشرات والتجارب العربية والعالمية في هذا المجال.
- التضخم الكبير في العملة الوطنية في السنوات الأخيرة جعل قيم الحدود الدنيا لرأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية بعيدة عن الواقع، حتى تم تعديلها في بداية عام 2021 الأمر الذي شكل عائق أم مقارنة البيانات قبل عام 2021 وما بعده.

8- منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لدى توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وواقعها في سورية، والمنهج التحليلي لدى دراسة المؤشرات الاقتصادية التي تدل على درجة مساهمة تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية كمساهمتها في الناتج المحلى الاجمالي، وفي التصدير والتوظيف. إضافة إلى توظيف المنهج التاريخ لدى استعراضه تجارب بعض الدول في تفعيل دور هذه المشروعات في تنمية اقتصاداتها والتطورات التي طرأت على هذا الدور.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

يثير مفهوم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه المشـروعات ويرجع ذلك لأن المصـطلح يحمل في طياته عدداً من المشـروعات التي يمكن أن تندرج تحتها، والتي قد تختلف في خصـائصـها، فالمشـروع الذي يعد صـغيراً في دولة متقدمة قد لا يعد كذلك في دولة نامية، وكذلك المشروع الذي يعد صـغيراً في القطاع الصـناعي، لا يعد كذلك في قطاع الخدمات، فالأمر يحكمه إلى حد كبير عدد من الاعتبارات مثل (نوع المشـروع، الحد الأدنى لعدد العاملين به، حجم رأس المال، حجم المبيعات ،....)، فلا يوجد تعريف جامع شـــامل للمشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة، وإنما يكاد أن يكون لكل دولة أو منظمة دولية أو إقليمية تعريف خاص بها، من أهم هذه التعاريف ما يلي:

- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية "يونيدو" المشـروعات الصـغيرة بأنها: تلك المشـــروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المســؤولية بأبعادها (الطويلة الأجل) الاسـتراتيجية (والقصـيرة الأجل) التكتيكية، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين /1-50/ عاملاً.[1]
- عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: تلك المشروعات التي يعمل فيها أقل من /10/ عمال بالمشـــروعات المتناهية الصـــغر، والمشـــروعات التي يعمل فيها من /10-50/ عاملاً بالمشـــروعات الصـــغيرة، وتلك التي تزيد عن /50/ عاملاً وحتى /100/ عامل بالمشروعات المتوسطة[2].
- عرف الاتحاد الأوروبي المشـــروع متناهي الصـــغر بأنه: المشـــروع الذي يعمل فيه حتى /9/عمال، والمشـــروع الصـــغير بالمشـــروع الذي يعمل فيه من /10-99 / عامل، أما المشروع المتوسط فهو الذي يعمل فيه من /100-499 / عاملاً[3].

---

[1] عباس جيهان، (2020)، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية العليا، ص7.

[2] عويس راوية، (2016)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية في مصر، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ص74.

[3] العش رشا، (2020)، تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، المبحث الأول، الفرع الأول، ص8.

- تباينت معايير الدول العربية فيما يتعلق بموضوع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لتباين المعايير المستخدمة، فكل الدول تستخدم أكثر من معيار في التعريف الواحد ولكنها تشترك معظمها في استخدام معياري (عدد العمال وحجم المبيعات السنوية) كمعيارين أساسيين في التفريق بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إضافة لبعض المعايير الأخرى بالنسبة لبعض الدول، وفق الآتي[4]:

جدول رقم (1): معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	المعيار	فئة المشروع		
		متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	-	5- 20	21- 100
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من 1	من 1- 3
الكويت	عدد العمال	-	1- 4	5-50
	رأس المال (ألف دينار)	-	لا يزيد عن 250	لا يزيد عن 500
السعودية	عدد العمال	1-5	6-49	50- 249
	المبيعات (مليون ريال)	حتى 3	من 3 حتى 40	من 40 حتى 200
الإمارات	عدد العمال	1 – 5	6- 50	51-200
	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 2 للتجارة وأقل من 3 للخدمات	من 2 لـ 50 للتجارة من 3 لـــــ 50 للخدمات	من 50 إلى 250 للتجارة والخدمات
	عدد العمال	1-4	5-9	10-19

[4] إسماعيل طارق، (2017)، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، صندوق النقد العربي، ص 6.

فلسطين	المبيعات (ألف دولار)	حتى 20	من 20 حتى 200	من 200 حتى 500
مصر	عدد العمال	أقل من 10	أقل من 200	
	المبيعات (مليون جنيه)	أقل من 1	من 1 حتى 50	من 5 حتى 200
البحرين	عدد العمال	1-10	11- 50 (حتى 100 للعقارات)	51 -250 (حتى 400 للعقارات)
	رأس المال السنوي (دينار)	حتى 100 ألف	من 100 ألف حتى مليون	من مليون حتى 5 مليون
تونس	عدد العمال	أقل من 6	6- 49	50 - 199
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار آخذين بالاعتبار استثمارات التوسع.		
موريتانيا	عدد العمال	أقل من 10	10 فما فوق	
	رأس المال (مليون أوقية)	-	من 50 إلى 200	
المغرب	المبيعات (مليون درهم)	أقل من 3	من 3 حتى 10	من 10 حتى 175
السودان	عدد العمال	-	من 1حتى 10	من 10 حتى 50

المصدر: صندوق النقد العربي، (2017)، نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

كما اتخذت المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة العديد من التصـنيفات سـواء منها ما بُني على معيار الهدف أو نوع النشاط أو حجم المنظمة، ونورد فيما يلي أهم هذه التصنيفات[5]:

1- التصنيف الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة التقليدية: تتميز هذه المشـروعات بضـعف اقتصـادات الحجم بمعنى أن العمالة لا تتميز بالكفاءة، وإنتاجية قليلة، بالإضـــافة إلى محدودية التعاقدات والأسواق.
- المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة الباحثة عن البيئة التسـويقية: تتميز هذه المشـروعات بالفاعلية والبحث عن الفرص في الأســواق المحلية والأســواق الخارجية والالتزام التام بالمرونة، وتتضمن عمالة كفؤة.
- المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة الرائدة: وهي مشـروعات تتميز برجال أعمال يحبون المغامرة ومؤهلين، حيث يقومون بممارسـة الأنشـطة الاقتصـادية الجديدة مع اسـتثمار للقوى البشــرية، إضــافة إلى الاســتعانة ببرامج للتمويل والمخاطرة في الحصــول على التمويل.

2- التصنيف الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- مشـروعات إنتاجية: هي المشـروعات التي يكون أسـاسـها التحويل بمعنى تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو وسيطة وبقيمة مضافة، ويقصد بها زيادة قيمة المخرجات عن المدخلات.
- مشــروعات خدمية: هي المشــروعات التي يكون الأســاس فيها القيام نيابة عن الزبون بخدمة كان سوف يقوم بها بذاته، أو ليس لديه القدرة على القيام بها بنفسه.
- مشـروعات تجارية: هي المشـروعات التي يكون أسـاسـها شـراء وبيع وتوزيع سـلعة تم تصنيعها أو مجموعة سلع متنوعة، وإعادة استثمارها لتحقيق الربح.

3- التصنيف الثالث للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

[5] الملي قمر، (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص 31-30.

– مشـروعات متناهية الصـغر: ليس لها مكان ثابت في أكثر الأوقات وصـاحب المشـروع فرد واحد غالباً، وعدد عمال المشروع أقل من /10/ عمال.

– مشروعات صغيرة: هي المشروعات التي لها مكان ثابت ورأس مال وموظفين بين /10–50/ عامل.

– مشـروعات متوسـطة: هي المشـروعات التي لها مكان ثابت ورأس مال وموظفين (عادةً أكثر من /50/ عامل).

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، نظراً لما تتمتع به هذه المشـروعات من انخفاض في التكلفة الاسـتثمارية، فضـلاً عن قدرتها الفائقة في تخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال التوسـع في سـياسـات التوظيف والتشـغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة بمسـتوياتها المهاراتية المختلفة، إلى جانب مسـاهمتها في زيادة الإنتاج ودعم الصادرات[6].

بالإضـافة إلى إجماع معظم الاقتصـاديين من علماء ورجال أعمال أن المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لها القدرة على توليد فرص عمل بتكلفة أقل من قرينتها من العمل في المشـروعات الكبيرة، خاصـة في الدول النامية والتي ينتشـر فيها الأمية والفقر وزيادة الكثافة السـكانية، كما تُظهر هذه المشـروعات الفرص الضـائعة والخفية لمن لهم القدرة على الابتكار والإبداع الجديد مما يؤدي إلى تطور الإنتاج، وتفتح هذه المشـروعات مجال المنافسـة الحرة والوصـول إلى الأسـواق الصـغيرة المترامية في أطراف القرى والمدن والضـواحي، أي تعمل على التوزيع المكاني والجغرافي للسكان وربط القرى والمدن المتباعدة الأطراف بمحافظات البلاد، كما تعمل على رفع المسـتوى الاجتماعي والمعيشـي للفئات الأكثر فقراً، وبذلك تحد وتخفف من مشـكلة الفقر المتفاقمة في الدول النامية، كما تؤدي إلى إحياء صناعات صـغيرة من الاندثار والاختفاء كالحرف والصناعات اليدوية، وتكمن أيضاً الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على الاسـتفادة من المواد الخام المتوفرة ومنتجات الصـناعات الأخرى لإنتاج سـلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى قدرة هذه المشروعات

[6] العش رشا، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص1

على التكييف مع الأوضـاع والظروف المحلية والاسـتفادة من مخلفات الصـناعات الكبرى مما يخفض العبء على ميزانية الدولة.

تأسـيساً على ذلك، تكمن أهمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في محاربة ظاهرة الاكتناز والادخار النقدي، حيث تحفز هذه المشـــروعات الأفراد على الدفع بمدخراتهم النقدية نحو الاسـتثمار في المشـروعات، كما أن تنامي عدد المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الآونة الأخيرة، يشـير إلى التحول البارز في اهتمام الدول النامية بهذا القطاع وازدياد قناعتها بالدور الذي يلعبه هذا القطاع في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي،[7] حيث يساهم قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في معظم الاقتصـادات ولا سـيما في البلدان النامية بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير أكثر من 50% من التوظيف حول العالم ضـــمن القطاع الرسـمي (المنظم)، وهذه الأرقام تكون أعلى بشـكل ملحوظ في الاقتصـاديات الناشـئة والنامية عندما يتم تضمين المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية (اقتصاد الظل)، ووفقاً لتقديرات البنك الدولي ستكون هناك حاجة إلى 600 مليون وظيفة بحلول عام 2030، لاستيعاب القوى العاملة العالمية المتنامية، مما يجعل تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة أولوية عالية للعديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم[8].

ونظراً للدور المتعاظم للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، ازداد اهتمام الدول العربية بها في الآونة الأخيرة وأصبحت تحتل أولوية في العديد من هذه الدول، يأتي هذا الاهتمام في ظل تنامي عدد المشروعات في عدد كبير من الدول العربية وارتفاع مساهمتها في الانتاج وخفض البطالة.

حيث تشـكل المشـروعات متناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة نسـبة كبيرة من المشـروعات العاملة في القطاع الرســمي في عدد من الدول العربية حيث تقدر نســبتها من إجمالي عدد المشـروعات ما بين 90 و99 % وتقدر مسـاهمة هذه المشـروعات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 16 و80% في عدد من الدول العربية.[9]

---

[7] العش رشا، مرجع سبق ذكره، ص2

[8]Small and Medium Enterprises)SMEs), Finance, 2022, available at:

https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance

[9] إسماعيل طارق، مرجع سبق ذكره، ص3 .

الشكل رقم (1): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

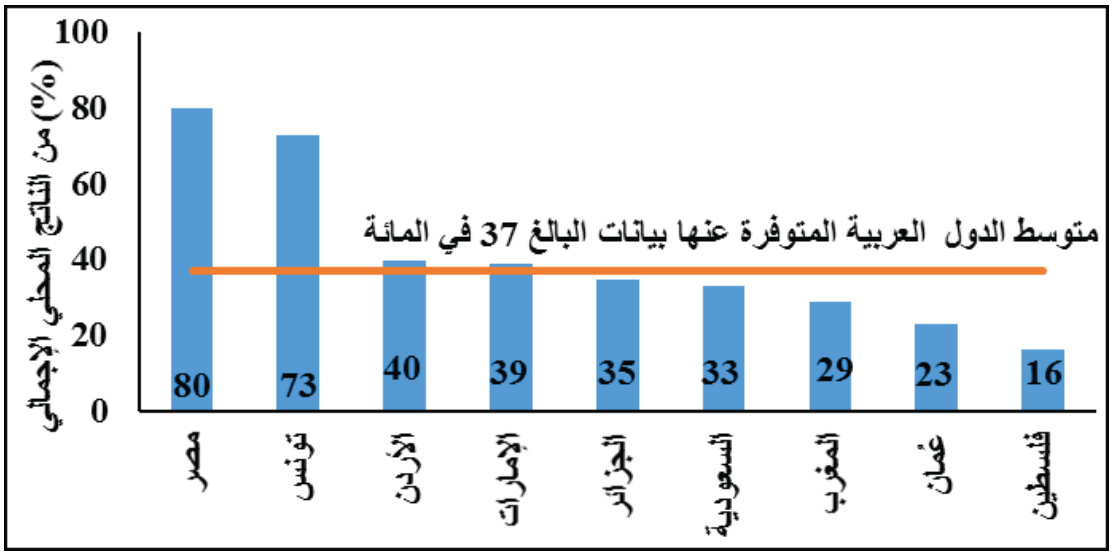

المصدر: قاعدة بيانات المنشآت الصغرى (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014

من حيث المساهمة في التشغيل، يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدراً رئيساً في خلق فرص العمل وتخفيف حدة البطالة نسبياً في عدد من الدول العربية، بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات، تتراوح مساهمة هذه المشروعات في التشغيل في القطاع الرسمي بين 10% و32% كما هو مبين في الشكل التالي[10]:

الشكل رقم (2): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي

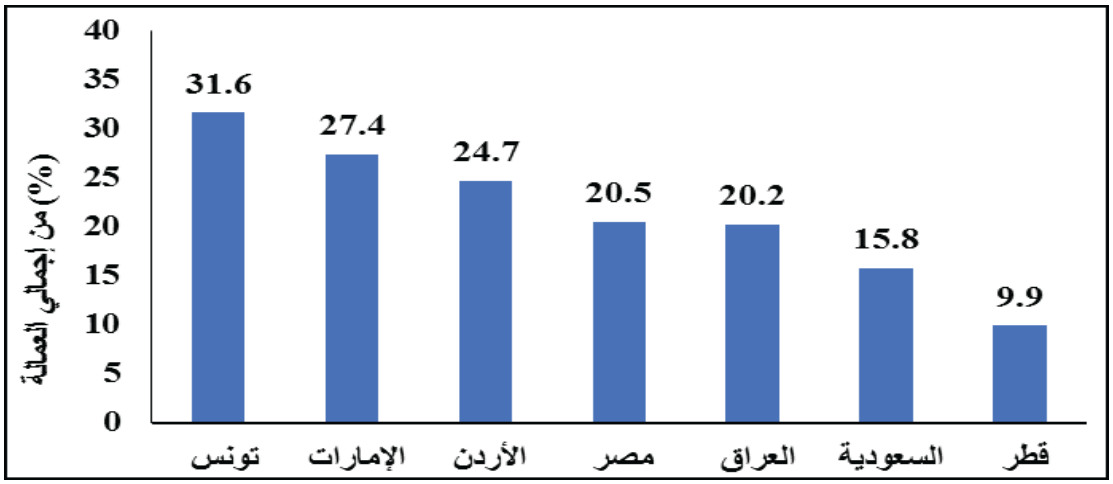

المصدر: قاعدة بيانات المنشآت الصغرى (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

[10] المرجع السابق.

كما تتجلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ما سبق في النقاط التالية:

1- **المساهمة في دعم الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجاري**[11]: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من اللجوء للاستيراد حيث تعمل على تنمية الصادرات، من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها، أو من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة للمشروعات الكبيرة، كي تستخدمها في تصنيع المنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية، أو من خلال منافسة المشروعات الكبيرة في إنتاج السلع النهائية للسوق المحلي مما يضطرها للتصدير هرباً من المنافسة الداخلية.

2- **تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:** تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم دور المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال الكثير من الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب عمالة نسائية كالحياكة والتطريز وبعض الأنشطة التي يستطعن ممارستهن من داخل بيوتهن لمن لا ترغبن بالعمل خارج المنزل، مما يساعد على استغلال طاقتهن، وزيادة دخولهن ورفع مستوى معيشتهن، مما يسهم في الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي في جميع المجالات[12].

3- **الانتشار الجغرافي وخدمة احتياجات قطاعات عريضة من المستهلكين:** تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجه أكبر من المنشآت الكبيرة، نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء[13].

4- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:** ويكون ذلك من خلال قيام الدول بتشجيع التوجه بهذه المشاريع وريادة أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه

---

[11] رشوان، سارة (2022) دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، جامعة السويس، ص134.

[12] المرجع السابق، ص135.

[13] عويس راوية، (2016)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية في مصر، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ص83.

نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

5- **تشجيع الاستثمار**: تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتساهم بفاعلية في ارتفاع العائد من الاستثمارات مع قصر المدة اللازمة للإنتاج، بالإضافة إلى أنها تلعب دوراً هاماً بما تقدمه للأسواق من بضائع وخدمات لا تقدمها المشروعات الكبيرة، كما تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسرعة دوران رأس المال وقصر فترة استرداده، مما يقلل من مخاطر الاستثمار، فكثرة المبيعات تؤدي إلى سرعة دوران رأس المال وتجميعه في أقل وقت ممكن، أي قلة المخاطر المالية عند تشغيلها مما يدفع الشباب على الإقبال عليها دون خوف أو قلق.

6- **المساهمة في التحول من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي:** يعرف القطاع غير الرسمي بأنه تلك الفئة التي تمارس نشاطها دون الالتزام بأية أعباء تجاه الدولة سواء تأمينية أو ضريبية، ويتصف هذا القطاع بغياب المشروع في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها سواء التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية، وتشير تقديرات دولية إلي أن نسبة المشروعات التي تندرج تحت مظلة القطاع غير الرسمي في الدول النامية تتراوح بين 30% – 70%، وعلى ذلك فان تمويل القطاع المصرفي لهذه الشريحة يساعد تلك المشروعات في الاندماج في الاقتصاد الرسمي، ويعد هذا التحول ميزة ووسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة، ويوفر مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال[14].

ثالثاً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ذلك هناك مجموعة من الخصائص تتميز بها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وهي[15]:

[14] المرجع السابق، ص 134.

[15] العش رشا، (2020)، مرجع سبق ذكره،ص14.

1- **نمط الملكية الفردية:** يغلب على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة طابع الملكية الفردية، حيث يجمع المالك بين الملكية ووظائف الإدارة والتخطيط والرقابة والبيع والشراء والصيانة والحسابات في آن واحد، كما تعتمد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل الذاتي والمدخرات الفردية والأسرية والعائلية.

2- **سهولة إنشائها:** تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة إنشائها نسبياً نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، فهي لا تتطلب أموالاً كبيرة لإنشائها والتمويل غالباً ما يكون ذاتياً، كما تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية، أيضاً لا تتطلب استيرادها في جميع الأحيان ولا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات وتجهيزات بسيطة.

3- **المرونة والتأقلم:** تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والتأقلم مع المتغيرات التي قد تحدث مثلاً في حالة تقلب الأسواق، كما تكون الأكثر استعداد للتواؤم والتوافق مع تغيرات السوق العالمي، والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب بالإضافة إلى استخدامها آلات قابلة للتجزئة واستخدام مصانع صغيرة نسبياً، وعلى ذلك تكون فرصة المشروعات الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص المشروعات الكبرى والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

4- **خلق فرص عمل:** تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فنون الإنتاج من النوع الأقل تطوراً والذي يستخدم في العادة الأيدي العاملة بشكل كثيف، مما يترتب عليه المساهمة في حل البطالة في الدول النامية دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.

5- **تدريب الكوادر:** تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة للتعلم والتدريب في مجالات الاقتصاد المختلفة كإدارة العمل الحر مثل إدارة الورش وأساليب شراء المواد الخام وحفظ الدفاتر والتكاليف والتسويق إلى غير ذلك، أي أنها تعمل على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات وزيادة كفاءتها وامتصاص الأموال المعطلة والمدخرات والعمل على تشغيلها، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى مهارات العمالة.

رابعاً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بشكل عام يعاني المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات من عدد من المشكلات، سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وضعف ميل الأفراد للادخار، والاستثمار وشح الموارد المحلية، إضافة الى مشكلات متفرقة أخرى، ويمكن إيجاز هذه المشكلات فيما يلي:[16]

- صعوبة توفير المواد الأولية: تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بشكل خاص بالنسبة للمشروعات التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة وتظهر هذه المشكلة عند ارتفاع أسعار المستوردات وبالتالي يصعب الحصول على كميات كبيرة من المواد الأولية.
- ضعف الإمكانات والقدرات لاستقطاب العمالة الماهرة والمدربة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة من أهم المعوقات التي تواجه هذه المشاريع، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة بالرغم من إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالضمان الصحي والاجتماعي والتقاعد وغيرها.
- الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإدارة العلمية والخبرة في العديد من المجالات، فالأهمية الرئيسة للإدارة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكمن في تحقيق الأهداف المحددة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الإدارة الجيدة والتنظيم للإدارات المختلفة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن اتخاذ القرارات الصحيحة لضمان الحفاظ على مشروع صغير أو متوسط الحجم ضمن المنافسة الكبيرة في السوق.
- التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد والسلع المنافسة، وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة لعدم أو ضعف معرفتها بوسائل التسويق والترويج واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها، كما أن

[16] بلول، علي، مرجع سبق ذكره، ص28.

تفضـيل المسـتهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد وعدم توفر العناصـر الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسـية مقارنة بالمنتج الأجنبي، واتباع سـياسـة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة.

- الانتماء: تعاني المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة من عدم وجود جهة معينة تقوم برعاية شـؤونها وقد يكون سـبب ذلك سـعة انتشـارها وتباعد أمكنتها وصـعوبة جمعها تحت جهة معينة تهتم بشـؤونها وهذا يحرمها في كثير من الأحيان من الحصـول على الامتيازات والتسـهيلات، لا بل أن مزاحمة المشـروعات الكبيرة لها يجعلها عرضـة للمطاردة والإغلاق والترحيل.
- الضرائب والرسوم: تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم أكثر مما تتأثر بها المشـروعات الكبيرة بسـبب شـمول هذه الأخيرة بأنظمة الحوافز والإعفاءات والتسـهيلات والدعم وهذه الضرائب والرسوم هي في نهاية المطاف تكلفة، فتضاف بالتالي على التكاليف الكلية مما يؤثر في الأرباح.
- ازدواجية الإجراءات: تعاني المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة من مشـكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية) مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.
- تردي النوعية: بسـبب اسـتعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج وارتفاع أسـعار المواد الأولية الجيدة فضـلاً عن صـعوبات الاسـتعانة بالكوادر الهندسـية والعناصـر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة على النوعية.
- التضـخم وارتفاع التكلفة: من حيث تأثيره في ارتفاع أسـعار المواد الأولية وتكلفة العمل مما سـيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشـغيل. وهنا تعترض هذه المنشـآت مشـكلة رئيسـة وهي مواجهتها للمنافسـة من المشـروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسـعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

- التمويل: وهو في مقدمة المشــكلات التي تواجه هذه المشــروعات حيث من الصــعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، كما أن ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع والذي يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع.

الفصل الثالث

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية من حيث التعريف والإطار التنظيمي:

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة ومكونات عوامل الانتاج، ونوعية الصناعات القائمة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الملامح الاقتصادية، كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية، أم لأغراض أخرى.

في الوقت ذاته؛ يوفر وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لغة مشتركة تجمع بين كافة الشركاء الاستراتيجيين، الذين يمارسون أعمال وأنشطة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعد التعريف المشترك نقطة مرجعية وإطار عمل لتنفيذ السياسات والمبادرات المتعددة التي تهدف إلى تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، وبما يضمن تناسق وفعالية هذه المبادرات والسياسات، إضافة إلى ذلك، يعمل التعريف المشترك على تقديم وسيلة معتمدة لتقييم أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى إسهامه في الاقتصاد الكلي.

بناءً على أهمية اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار تنظيم قطاع المشروعات وفق معايير ممنهجة تلائم بيئة العمل وتتمتع بمرونة قطاعية تهدف إلى تطوير واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فقد تم التوصل في الجمهورية العربية السورية إلى التعريف التالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بناءً على معياري (عدد العمال وحجم المبيعات) أو (عدد العمال وحجم الموجودات).

وتأكيداً على استمرار فعالية التعريف وتوافقه مع التركيب الاقتصادي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ يتم مراجعة التعريف بشكل دوري (مرة كل 3 سنوات على الأقل)، كما يتم بموجب القرار رقم 17 لعام 2021 تحديث ومراجعة تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المشروعات على أساس المعايير الرئيسة الثلاثة (عدد العمال – المبيعات – الموجودات) حسب القطاعات الاقتصادية الأربعة وفق الآتي[17]:

[17] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (2017)، دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سورية، ص2.

جدول رقم (2): تصنيف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية

القطاع	المعيار	الوحدة	المشروعات المتناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال	عامل	1 – 5	6- 20	21 – 100
	حجم المبيعات السنوية أو	مليون ليرة	أقل من 20	من 20 – أقل من 200	200- أقل من 2000
	حجم الموجودات باستثناء المباني	مليون ليرة	أقل من 15	من 15 – أقل من 175	175- أقل من 2000
القطاع الصناعي	عدد العمال	عامل	1 – 5	6 – 25	26 – 150
	حجم المبيعات السنوية أو	مليون ليرة	أقل من 20	20 – أقل من 250	250 – أقل من 5000
	الموجودات باستثناء الأراضي	مليون ليرة	أقل من 25	25 –أقل من 300	300 – أقل من 5000
القطاع التجاري	عدد العمال	عامل	1 – 5	6 – 10	11 – 30
	المبيعات السنوية	مليون ليرة	أقل من 50	50 – أقل من 350	350 – أقل من 1200
	أو الموجودات باستثناء	مليون ليرة	أقل من 40	40 – أقل من 300	300 – أقل من 1000

	الاراضـــــــي والمباني				
القطـاع الخدمي	عدد العمال	عامل	1 – 10	11 – 25	26– 75
	المبيعات السنوية أو الموجودات باستثناء الاراضـــــــي والمباني	مليون ليرة	أقل من 30	30 – أقل من 200	200 – أقل من 500
		مليون ليرة	أقل من 50	50 – أقل من 250	250 – أقل من 700

المصدر: هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (2021) قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (17) م.و تاريخ 2021/2/28 (ملحق رقم 1).

ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

تأتي أهمية قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من كونه يشكل نسبة هامة من قطاع الأعمال الخاص في سورية، خاصة في ظل الأزمة التي مرت بها سورية حيث ترتفع هذه النسبة لتتجاوز 95% من منشآت القطاع الخاص، موزعة بنسبة 61% في قطاع التجارة كأكثر القطاعات جذباً للمشروعات، و24% في قطاع الخدمات، وأقل من 10% في القطاع الصناعي، وبقية القطاعات لم تتجاوز 1%[18].

وبالإضافة إلى التأثير الهام لهذا القطاع على متغيرات الاقتصاد الكلي كالاستهلاك والاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، فالعمل على تنمية هذا القطاع وتطويره يشكل المطرح الأساسي للسياسات الاقتصادية التنموية لتمكين الاقتصاد والمجتمع من التكيف مع الحرب وآثارها وإعادة

[18] تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمكتب المركزي للإحصاء 2019–2020

الاعمار، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وضمان الاستدامة وتحقيق النمو.

جدول رقم (3): نسبة مساهمة المشروعات من إجمالي المنشآت حسب معيار عدد العمال لعام 2019-2020

فئات العمال	نسبة المساهمة بالنسبة لإجمالي المنشآت
1-5	%91
6-9	%3
10+	%1.3

المصدر: تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمكتب المركزي للإحصاء 2019-2020

وبما أن معايير تصنيف المشروعات في سورية لا تقتصر على معيار عدد العمال فقط، مما يعني أن فئة عدد العمال حتى 5 مثلاً ضمن مشروع ما، لا يعني بالضرورة أن المشروع متناهي الصغر. وتأسيساً على ما سبق عرضه ضمن معيار تصنيف المشروعات في سورية، فإن المشروعات متناهية الصغر في سورية تشكل النسبة الأكبر بحوالي 65%، بينما تشكل المشروعات الصغيرة 30% من الإجمالي، وحصة المشروعات المتوسطة تشكل 4% فقط، بحسب ما أظهرت نتائج تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية (2019- 2020).

لكن الحرب على سورية خلال أكثر من عشرة سنوات أدت إلى توقف حوالي 40% من هذه المشروعات، وما يقارب 30% من إجمالي المشروعات العاملة هي مشروعات غير مرخصة.

ولتوضيح أهمية هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني، سيتم تفصيل ذلك في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

1- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

حسب دراسة لهيئة تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة فإنه مع كل زيادة في التكوين الرأسمالي للمشروعات الصغيرة بمقدار واحد مليون دولار، يزداد الناتج المحلي الإجمالي

0.1%، كما بينت الدراسة أن قطاع المشروعات ساهم في 41% من الناتج الإجمالي لعام 2019، وانخفضت هذه المساهمة إلى 37% في عام 2020 بسبب جائحة كورونا[19].

جدول رقم (4): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي مصنفة حسب القطاع الاقتصادي[20]

القطاع الاقتصادي	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي %		
	2016	2017	2018
الزراعة	%19.5	%22.2	%21
الصناعة	%5.1	%5.4	%16.4
البناء والتشييد	%5	%0.5	%0.5
التجارة	%18.4	%16	%16.2
النقل والمواصلات	%2	%1.7	%1.7
المال والتأمين	%7.6	%5.6	%6
المجموع	%53.1	%51.4	%61.8

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، 2019.

2- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (التوظيف) في سورية:

تظهر تقديرات الدراسة السابقة لهيئة تنمية المشروعات، أنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة 1000 مشروع سيتراجع معدل البطالة في سورية بـــ1 نقطة مئوية[21]، حيث تساهم المشروعات متناهية الصغر بتشغيل 44% من العاملين في قطاع المشروعات غير النفطي، وتساهم المشروعات الصغيرة بتشغيل حوالي 40% بينما تكون مساهمة المشروعات المتوسطة حوالي 16%، وذلك حسب التصنيف الحالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ويشكل عدد

[19] بلول، علي، مرجع سبق ذكره، ص52.

[20] المرجع السابق، ص53.

[21] رامي، زيدان، مرجع سبق ذكره، ص18.

المشـتغلين في سـورية حوالي 3.7 مليون (15 سـنة فأكثر)،[22] تبلغ منهم نسـبة مسـاهمة قطاع المشروعات في التشغيل حوالي 56%.[23]

كما بين تعداد المنشـآت الاقتصـادية والاجتماعية الذي أجرته هيئة تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة (وزارة الاقتصـاد) والمكتب المركزي للإحصـاء 2019-2020 والذي شـمل /8/ محافظات؛ أن 91% من المشروعات عدد العمال فيها يتراوح بين /1-5/ عمال.

أما بالنظر إلى المسـتوى التعليمي للعاملين في المشـروعات نجد 54% من العاملين في قطاع المشـروعات هم من مسـتوى تعليم ابتدائي وما دون، أما حملة التعليم الأسـاسـي يشـكلون حوالي 20%من العاملين، وحملة الشـهادة الثانوية حوالي 14%، ويقتصـر نسـبة حملة الإجازة الجامعية من إجمالي العاملين في المشـروعات على 9%، وحملة شـهادة المعهد المتوسـط فيصـلون إلى 5% وهم الأقل بين العاملين[24].

جدول رقم (5): توزع المشروعات العاملة حسب المحافظات لعام 2019- 2020

فئة العمال	دمشق	ريف دمشق	اللاذقية	طرطوس	السويداء	حلب	حمص	حماه	المجموع
5-1	53534	61840	44319	44903	19662	87783	41671	51201	404913
20-6	1983	2037	1030	788	520	3486	778	850	11472
21-100	201	273	76	68	34	289	103	71	1115
101+	12	60	6	21	3	1	18	15	136
المجموع	55730	64210	45431	45780	20219	91559	42570	52137	417636

المصدر: تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمكتب المركزي للإحصاء، 2019-2020.

[22] المكتب المركزي للإحصاء (2019)، مسح قوة العمل.

[23] هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (2019-2020)، تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية.

[24] هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (2019-2020)، مرجع سبق ذكره.

3- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من اللجوء للاستيراد. حيث تعمل المشروعات علي تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها أو من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة للمشروعات الكبيرة كي تستخدمها في تصنيع المنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، كما يلعب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التجارة الخارجية والذي يعتبر بدوره من أهم مصادر القطع الاجنبي، حيث شكلت صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 98% من الصادرات السورية في القطاع الخاص وذلك باستبعاد القطاع النفطي.[25]

جدول رقم (6): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات السورية (مليون ل.س)

العام	القيمة	سعر الصرف للصادرات
2016	314226	457.77 ل. س
2017	297458	504.17 ل. س
2018	1028427	434.69 ل. س
2019	1080234	434.69 ل. س
2020	2273677	961.72 ل. س

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية للأعوام أعلاه.

وفي إطار سعي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتطوير عملها في مجال دعم وتطوير المنتَج المحلي في كافة مراحل الإنتاج وتعزيز القدرات التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية، تم إحداث "هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات" لتحقيق التكامل الفعال بين القطاع الإنتاجي وقطاع التجارة الخارجية عبر تنفيذ أنشطة وبرامج متنوعة تفيد في تخفيض تكاليف

[25] بيانات هيئة نمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (2021)، http://sana.sy/?p=1354770fdhkhj

العملية الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية بما يخدم تطور ونمو الاقتصاد والمجتمع السوري، ومن هذه البرامج:

- برنامج إحلال بدائل المستوردات: حيث تضمن أكثر من 71 مادة توزعت على قطاعي الصناعة والزراعة تم تشميلها بهذا البرنامج منذ انطلاقه حتى نهاية عام 2022. حيث تشمل الحوافز الممنوحة للمشروعات بموجب برنامج إحلال بدائل المستوردات: [26]

1- تقديم مزايا خاصة بالنسبة لتخصيص الأراضي في المدن والمناطق الصناعية ولجميع المواد الداخلة في البرنامج.

2- تخفيض أعباء وتكاليف التمويل على المستثمرين من خلال دعم أسعار الفائدة الذي يتكامل مع برنامج إحلال بدائل المستوردات، حيث تتحمل الدولة نسبة 7% من سعر الفائدة المحدد على القروض التي سيتم منحها لإقامة وتشغيل المنشآت، علماً أنه تم إطلاق ما مجموعه 30 برنامج لدعم أسعار فائدة القروض في مختلف القطاعات الاقتصادية.

3- تخفيض الرسوم الجمركية على بعض مدخلات الإنتاج.

4- تطبيق سياسات حمائية وذلك بهدف حماية الصناعة المحلية من منافسة البضائع والسلع المستوردة المماثلة (منع الاستيراد، رفع الأسعار الاسترشادية).

5- تسهيل الحصول على كافة الاحتياجات اللازمة للانطلاق بالعمل.

6- إمكانية تشميل بعض القطاعات بحوافز التصدير مستقبلاً.

- برنامج دعم أسعار الفائدة.[27]

يسعى برنامج دعم أسعار الفائدة لاستقطاب الصناعيين وأصحاب المنشآت ودعم تعافي قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يشمل 14 برنامجاً لصناعات منها الورق والنشاء والقطر الصناعي

[26] الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية (2022):http:// sia.gov.sy/news//

[27] الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء (2022): www.pministry.gov.sy

والأقمشـــة والألواح الزجاجية والفورميكا ومكونات الطاقات المتجددة ومســـتلزمات الري الحديث، فبلغ عدد المشـروعات المسـتفيدة من البرنامج 307 مشـاريع مسـتفيدة منذ إطلاقه عام 2019 وحتى نهاية عام 2022، وبقيمة دعم إجمالية وصلت إلى نحو 7 مليارات ليرة سورية.

بالإضافة إلى 38 برنامجاً فرعياً عبر هذا البرنامج تم إطلاقها ضمن معايير محددة الاستهداف، منها 37 برنامجاً تشـغيلياً لإقامة أو تشـغيل أو إعادة ترميم المنشـآت من القطاعين الصـناعي والزراعي وبرنامج واحد لدعم متضرري الحرائق عام 2020.

4- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

رغم أن الآلاف من الإناث العاملات وصـــاحبات العمل في ســـورية قد نجحن في تأســـيس مشـاريعهن الخاصـة وإدارتها، واسـتطعن تطوير أنفسـهن اجتماعياً وأصـبحن صـاحبات قرار في أسـرهن ومشـاريعهن الانتاجية والاسـتثمارية، وحققن نجاحهن نتيجة جهودهن الخاصـة وجهود الدولة والمؤسـسـات والهيئات التي وفرت لهن الخبرة الفنية في مجال تأسـيس المشـروعات والتي حصلن عليها عن طريق التدريب و تراكم الخبرات لديهن، بالإضافة إلى الإصرار والطموح لديهن والرغبة الحقيقة بالنجاح؛ إلا أن هناك عقبات عديدة ما تزال تواجههن وتجعلهن يترددن عند التفكير بتأسيس أو امتلاك مشروع صغير وإدارته، فلم تتجاوز نسبة النساء ممن يمتلكن مشروع متناهي الصغر أو صغير أو متوسط 9%، في حين كانت نسبة الذكور حوالي 86%.[28] ويعود السـبب في هذ النسـبة الخجولة إلى وجود بعض العقبات التي تقف أحيانا عائقاً أمام طموحهن ومن بينها:[29]

- اســـتمرار الآثار الســـلبية لبعض الموروثات التقليدية المرتبطة بالعادات والتقاليد والتي رسمت صورة أدوار الإناث النمطية وانعكست سلبياً على دور المرأة الاقتصادي وحدّت من أهميته الحيوية أو نجاحه.

[28] تعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

[29] الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان (2018)، وثيقة البرنامج الوطني لدعم وتمكين المرأة، سورية.

- كثرة الأعباء الملقاة على كاهل الإناث في الريف والحضـــر في تحملها المســـؤوليات العائلية المتعددة والأدوار النمطية والتي تصـــبح عبئاً كبيراً يعيق ادماجها في عملية التنمية.
- ضعف الاستقلالية الاقتصادية للمرأة داخل أسرتها مقارنة باستقلالية الرجل والذي يجعل من موارد المرأة الاقتصـادية التي تمتلكها أو تحصـل عليها نتيجة نشـاطها الاقتصـادي مورداً لا يعود بشكل مباشر على المرأة ذاتها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً الا فيما ندر.
- إن غالبية المصـــارف تطلب ضـــمانات عقارية مقابل منحها للقروض إلا أن ندرة امتلاك الإناث في سورية وخاصة في الريف الأراضي والعقارات بسبب إحجام العديد من الأسر عن توريث الإناث الأراضـي من تركة والديها لأسباب عديدة تتعلق بالمواقف الاجتماعية الموروثة رغم أن الشرع والقانون يؤكدان توريث الأنثى للأرض وضمن حصص وانصبةٍ محددة، فقد أدى ذلك الوضـــع المتمُثل في قلة امتلاك الإناث للأراضـــي والعقارات إلى عدم تمكنها من الاســتفادة من القروض ومن فرص تأســيس المشــروعات الخاصــة بها والتي يمكنها أن تولّد الدخل الخاص بها وتدعم أسرتها أو قد تعيلها من المشروع.
- رغم عدم تمييز القانون السوري في الأجر بين المرأة والرجل؛ فإنه لايزال هناك نسبة قليلة من النســاء يعملن بأجر أقل من الرجل، وخاصـــة في الورش الصـــغيرة أو في الأعمال الزراعية. ويرجع ذلك إلى بعض العادات والتقاليد السـلبية والظروف العمل لبعض المهن والوظائف والأنشـــطة الانتاجية. وتظهر هذه المشـــكلة بوضـــوح لدى جزء من العمالة النسائية في القطاع الاقتصادي غير المنظم حيث تفتقد الإناث العاملات لبعض حقوقهن ويتعرضن للابتزاز والاستغلال الاقتصادي أحياناً من قبل أرباب العمل في هذا القطاع.
- إن التخوف والحرج من الفشـــل والذي قد يواجه الإناث في مرحلة التخطيط للمشـــروعات الخاصـــــة بهن يجعلهن يترددن ويحجمن عن المغامرة كونهن غير مدربات على اقتحام ميادين العمل بالجرأة والمواجهة للمجتمع ومواقفه والتي قد تكون سلبية منها.
- إن ندرة مشـــروعات التدريب والتأهيل ســـابقاً فيما يخص التأهيل المادي والنفســـي الموجه للإناث قد أثّر سـلباً في إقدام المرأة بجرأة على تأسـيس المشـروعات الخاصـة بها، الأمر الذي يوجب توفير تدريبات خاصـــة مادية ونفســـية وفكرية للإناث اللواتي يتقدمن لأخذ

القروض وبطلبات تأسـيس المشـروعات لإعدادهن لهذه المهمة البناءة والإيجابية ولكي تؤدي هذه القروض هدفها بالتمكين الحقيقي للمرأة ولا تبقى مجرد خدمة مالية فقط.

- إن محدودية الأسـواق التي تتعامل معها النسـاء ترتبط أحياناً بمحدودية الإنتاج ونوعيته، إذ نجد المرأة لا تغامر بنوعية المشـروع بل تلجأ إلى ما هو مألوف عادة ومجرب ولديها خبرة فيه، الأمر الذي ينعكس على منتجها والذي غالباً ما يكون محدوداً أو محصوراً في القطاعات المضـمونة والتقليدية وعاجزاً عن المنافسـة أو تلبية احتياجات الأسـواق خارج إطار القرية أو المدينة أو البلد.
- ضـعف وصـول النسـاء صـاحبات المشـروعات الصـغيرة إلى مصـادر المعلومات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل ومهارات التسويق والترويج والتدريب والذي ينجم أحياناً عن انخفاض مستواها التعليمي ومحدودية حركتها أو وبسبب صورتها النمطية في المجتمع.
- تفضيل غالبية النساء العمل المأجور عند الغير على البدء بمشروع خاص بهن، ولاسيما العمل في القطاع الحكومي لأن ذلك يقدم لها مزايا عديدة وتسهيلات لا تجدها في عملها الخاص.
- عدم وجود مؤسسات تأمينية تغطي خدمات المشروعات المتناهية الصـغر لأن مخاطرها عالية وبقاعها الجغرافية محدودة، وهذا يشـكل تحدي للمرأة صـاحبة المشـروع وللجهة المشرفة على التمويل.
- إن ربحية المشـروعات المتناهية الصـغر محدودة جداً وغير مغرية لأن المرأة تنخرط في أنشـطة تقليدية وبأسـاليب تقليدية، حيث تميل المرأة إلى نشـاط متواضـع من حيث رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة فيه مما يعود عليها بربح محدود جداً.
- ميل غالبية النسـاء إلى المشـروعات المنزلية وإلى النشـاط الانتاجي والتسـويقي الذي لا يحتاج إلى تنقل أو مغادرة المنزل وهذا يقود المنتج إلى محدودية التصـريف والتسـويق وضعف المنافس.

ثالثاً: تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

يتطلب تطوير عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفير منظومة متكاملة من كافة أشكال الدعم المباشر وغير المباشر الذي يتمثل في توافر الإطار القانوني والتنظيمي الملائم من التشريعات والقوانين والإجراءات الناظمة، والكيانات الراعية والداعمة، بالإضافة إلى وسائل الدعم المالية والبشرية والتقنية والفنية التي ترافق عمل هذه الشركات طيلة فترة دورة حياتها، منذ وجودها كفكرة قابلة للتطبيق وتأسيسها، مروراً بنموها وتطورها، وصولاً بانتهاء عملها وتصفيتها.

وتتمثل عناصر منظومة الدعم الشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمايلي:[30]

1- الدعم التنظيمي أو الرسمي: يمثل قيام الحكومة بتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإشرافها عليه وتأمين الإطار القانوني والتنظيمي الناظم والداعم لعمل هذه المشروعات، من خلال تأمين بيئة عمل مناسبة تتسم بالمنافسة وعدالة الوصول إلى الأسواق وتخفيف الأعباء الإدارية التي تحول دون تأسيس هذا النوع من المشروعات.

2- الدعم الفني: يتمحور هذا الدعم حول البرامج والكيانات الحكومية وغير الحكومية، التي تهدف إلى تقديم دعم فني يساعد رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للحياة، سواء من خلال تقديم الدراسات والأبحاث العلمية أم من خلال تقديم الاستشارات الفنية أم من خلال التدريب والتأهيل وإكساب الخبرات والمهارات، وتأخذ هذه الكيانات شكل معاهد أو مراكز أبحاث مرخصة لشؤون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي قد تتبع لجهة حكومية أو شكل من اشكال المؤسسات التعليمية أو تأخذ شكل اتحادات مهنية حيث تسعى هذه الكيانات إلى تحقيق جملة من الأهداف تلخص بزيادة مستوى التوظيف، وحماية مصالح هذه المشروعات والترويج للفائدة المتأتية منها.

3- الدعم المالي: يعدّ الوصول إلى التمويل عاملاً أساسياً في تحديد نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل التأسيس والتطوير والإبداع والنمو، كما يعد من أكثر العوامل الضاغطة ضمن بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على تمويل لتأسيس مشروع صغير أو لتوسيع أعماله قد يكون صعباً عليه، نظراُ لعدم قدرته على تقديم ضمانات

[30] مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد (2018) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، ص10

كافية أو لعدم وجود سجل ائتماني، لذا تتردد المصارف ومؤسسات التمويل في منح القروض والأموال الكافية خشـية تعرضـها لمخاطر التعثر وعدم السـداد، مما يضـطر أصـحاب المشـروعات إلى الاعتماد على مصـادر التمويل الذاتي بدرجة كبيرة، هنا تبرز أهمية وجود شـبكات الدعم الرسـمية وغير الرسـمية مثل مؤسـسـات ضـمان مخاطر القروض التي تقوم بتقديم ضمانات لمصارف التمويل وتساعد أصحاب المشروعات على تأسيس مشروعاتهم.

4- الدعم المعلوماتي: بالنسـبة لهذا الجزء الرابع من منظومة الدعم الشـامل، يأخذ هذا الدعم شـكل تأسـيس شـركة أو مؤسـسـة تكون مهمتها بناء قاعدة بيانات كبيرة حول المشـروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد في تقديم صورة واضحة من خلال تصميم مؤشرات معينة وإعداد تقارير إحصـائية عن حجم هذا القطاع ومسـتوى نشـاطه ضـمن الاقتصـاد الوطني (عدد المشـروعات، عدد العاملين، مسـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حصـته من الصادرات،...) هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيمكن أن تأخذ عملية جمع البيانات شكل الاستعلام الائتماني الذي يساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب، إما بشكل مباشر من خلال حصول مصارف التمويل على هذه البيانات أو من خلال تقديم هذه البيانات إلى مؤسسات ضمان مخاطر القروض التي تتولى بدورها عملية تقديم الضمانات الكافية للمؤسسات المالية المانحة.[31]

وبإسـقاط متطلبات منظومة الدعم الشـامل على واقع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في سورية، نجد أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأ بالظهور مع صدور القانون رقم /71/ لعام 2001 الذي نص على تأسيس هيئة مكافحة البطالة التي عكست نظرة الحكومة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لخلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة التي كانت تشير الأرقام الرسمية إلى بلوغ معدل البطالة 9%، لاحقاً ومع تبني الحكومة لمبدأ السوق الاجتماعي وزيادة هامش مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، تم إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشـروعات بموجب المرسـوم التشـريعي /39/ لعام 2006 لتحل محل هيئة مكافحة البطالة، إلا أن الهيئة المحدثة وقعت في العجز الذي وقعت فيه سـابقتها ولم توفق في الانتقال من الاطار الضـيق لمفهوم المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة القائم على دراسـة سـوق العمل

[31] المرجع السابق، ص12.

والاهتمام بقضـايا التشـغيل والتدريب، إلى الإطار الأوسـع الذي يعنى برسـم السـياسـات وإعداد البرامج الكفيلة بتأمين كافة متطلبات وجود بيئة عمل سليمة وملائمة ومحفزة وداعمة للمشروعات الصـغيرة والمتوسـطة، وتحديد شـروط ومقومات ضـمان نجاح هذه الشـركات، لاحقاً وفي عام 2016 أحدثت هيئة تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة لتحل محل الهيئة العامة للتشـغيل وتنمية المشـــروعات بموجب القانون رقم /2/ لعام 2016، وترتبط بوزير الاقتصـــاد والتجارة الخارجية، وتتولى مهام متابعة إحداث وتطوير المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وإعادة هيكلتها بما يكفل تبسيط الإجراءات وتخفيض الوقت والتكاليف اللازمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ووضـع ضـوابط ومعايير محددة لتمويل المشـروعات من أجل توجيه التمويل بما يضـمن تحقيق التوازنات قطاعياً وجغرافياً، ومنح المشـروع الصـغير والمتوسـط وثيقة كفالة مشـروع وفق معايير محددة يضـعها المجلس لضـمان نفاذه إلى المؤسـسـات العاملة في مجالات تسـجيل المشـروع أو منح التراخيص أو تمويل أو دعم أو تدريب قطاع المشـــروعات، وتطوير قاعدة بيانات تســـمح بتوفير منظومة متكاملة للمعلومات حول قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وبيئة الأعمال وتحديثها دورياً، وإعداد الدراسـات والبحوث حول تطوير قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وبيئة الأعمال بشكل عام، و إقامة حاضـنات أعمال، والقيام بحملات ونشـاطات إعلامية وتنظيم معارض ومؤتمرات وندوات وورشـــات عمل بالتنســيق مع الجهات المعنية وإصـــدار النشـــرات للتعريف بنشاطات الهيئة وكيفية الاستفادة من خدماتها، بالإضافة إلى المساهمة في توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والباحثين عن عمل من خلال برامج تشغيل خاصة توضع لهذه الغاية وبالتعاون مع الجهات المختصة.

كما تم في العام ذاته إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصـادرات بالقانون رقم /3/ للعام 2016، لتحل محل هيئة تنمية وترويج الصـــادرات المحدثة بالمرســـوم رقم /9/ للعام 2009 لتحقيق التكامل الفعال بين الإنتاج والتصـدير عبر تنفيذ أنشـطة وبرامج متنوعة تفيد في تخفيض تكاليف العملية الانتاجية وزيادة القدرة التنافســـية للصـــادرات الســـورية بما يخدم تطور ونمو الاقتصاد والمجتمع السوري.

كذلك تم إصـدار المرسـوم التشـريعي رقم /15/ لعام 2007 الذي سـاهم بتوفير بيئة تشـريعية داعمة ووضـــع آفاق جديدة للنهوض بقطاع التمويل الصـــغير والمتناهي الصـــغر في ســـورية،

وتمكينها من توفير مجالات واسعة من الخدمات من خلال قبول الودائع، وتقديم القروض الصغيرة، وتقديم خدمات التأمين المرتبطة بالقروض سمح حيث تم إحداث عدد من مؤسسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر مثل:

1. مصرف الأول للتمويل الأصغر هو أول وأكبر مؤسسة تمويل صغير في سورية تأسست عام 2007.
2. الهيئة الوطنية لتمويل المشروعات المتناهية الصغر (مصرف الوطنية للتمويل الأصغر) سنة التأسيس 2011.
3. مصرف الإبداع للتمويل الأصغر: تأسس بالقانون رقم /9/ لعام 2010.

يضاف لذلك، إطلاق برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسط من قبل المصرف التجاري السوري لدعم هذه المشروعات لما لها من دور تنموي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون برنامج التمويل من عدة منتجات مصرفية بفوائد بسيطة مدعومة. حيث يدعم المصرف هذا النوع من القروض بتخفيض معدلات الفائدة على كافة القروض التي تمنح لهذه المشاريع ضمن هذا البرنامج بمعدل 2%، إضافة إلى أن جزءاً أساسياً منها بفائدة مدعومة وفق البرنامج الحكومي لدعم فوائد القروض من قبل هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، حيث يصل الدعم إلى معدل فائدة 7% وتتحمل المشاريع فائدة بسيطة 4 % على الرصيد المتناقص للقرض، ويسعى المصرف للحصول على الموافقات اللازمة لتشميل بقية المنتجات المطروحة للتمويل في برنامج دعم الفائدة. بذلك يكون هذا البرنامج عبارة عن محفظة قروض إنتاجية عبر مجموعة من القروض الاستثمارية بآجال متنوعة غاياتها الرئيسة تتصب في العملية الإنتاجية وتقديم قيمة مضافة للاقتصاد السوري، بما يساهم في رفع الناتج المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها كرافد اقتصادي أساسي خلال المرحلة الراهنة، ويساهم في حل المشكلات التمويلية التي تواجهها سورية هذه المشروعات بفوائد مدعومة، إضافة إلى توفير فرص العمل وتعزيز قدراتها التنافسية في الاقتصاد السوري.[32]

[32] الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري https://cbs-bank.sy/ar/node/1111

كما تم إصدار القانون رقم /8/ لعام 2021 الذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر، بهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المُنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية وذلك من أجل تأمين دخل إضافي لهذه الشريحة وخلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة، واستناداً إلى أحكام هذا القانون وتعليماته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم 62/م.ن تاريخ 2021/2/21 تم إحداث مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر.

أيضاً تم إحداث المؤسسات الائتمانية المكملة لضمان استدامة المشروعات، حيث أُسست مؤسسة ضمان مخاطر القروض بالقانون رقم 12 لعام 2016 برأسمال 5 مليارات ليرة سورية موزعة على 6 مصارف عامة و11مصرفاً خاصاً و3 مؤسسات تمويل صغير، وتهدف إلى تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل جديدة.

رابعاً: الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

بالرغم من استمرار الحرب على سورية منذ عام 2011 حتى تاريخه وإن تغيرت أشكال تلك الحرب إلى أن وصلت إلى حرب اقتصادية تمثلت في تزايد حجم العقوبات والحصار الاقتصادي الجائر، إلا أن حوالي 60%[33] من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاتزال تعمل بالرغم من كافة التحديات والمعوقات الاقتصادية والتمويلية وصعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج وارتفاع جامح في معدلات التضخم ، وإن كانت هذه المشروعات تعمل بطاقات إنتاجية منخفضة.

وعلى الرغم من وجود توجه حكومي في سورية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، إلا أن هذا الاهتمام لم يرتق للمستوى المطلوب لتحقيق التنمية، فما زالت هذه المشروعات تعاني من العديد من المشكلات والصعوبات التي تقف عائقاً أمام تطويرها وتنميتها، وهذه الصعوبات يمكن تبويبها على الشكل التالي:

[33] تعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.

- **الصعوبات الإدارية والتنظيمية:** يتمثل أهمها في:

1- غياب جهة محددة فاعلة تعنى بتنظيم وإدارة هذا القطاع، وبالتالي رسم السياسات الضرورية التي تخطط لهذا القطاع وتجعله يسير وفق خطى واضحة ومدروسة وقابلة للقياس والتحقق ومتابعة تطبيق البرامج الكفيلة بتطوير هذا القطاع ونموه من خلال اعتماد استراتيجيات واضحة، فالواقع الحالي وإن تضمن وجود عدد من المؤسسات والجهات التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها مثل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها بحاجة إلى تفعيل دورها وتوسيعه ليمكنها من إدارة القطاع بأكمله.

2- تعقيد الإجراءات الإدارية والقانونية للحصول على التراخيص اللازمة لبدء المشروعات وتعدد مرجعياتها، والتكلفة العالية لإنجاز التراخيص وانطلاق المشروعات، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة وضعف بيئة المحفزات مثل المحفزات الضريبية التشجيعية،

3- عدم وجود ترخيص مؤقت لمراعاة حالة المشروعات الناشئة أو تلك التي تعمل بشكل غير رسمي (اقتصاد الظل)، فما زال الأمر يقتصر على اتخاذ بعض الإجراءات المجتزأة لتذليل عقبة ما كالإجراء الأخير المتخذ من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن السماح بمنح أصحاب المشروعات المسجلة ضمن فروع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات سجل تجاري مؤسسة فردية أو شركة (أشخاص، أموال) مؤقت لمدة خمس سنوات.[34]

4- طول مدة الدورة الروتينية اللازمة للحصول على الترخيص (12 شهر وأكثر).

5- وجود خلل في التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتركزها في محافظات محددة على حساب أخرى وهذا يعطي استقراء هام بضرورة توجيه السياسات الحكومية لتشجيع المشروعات في المناطق الأقل نمواً والأكثر فقراً لما لها من دور في تثبيت السكان في مناطقهم وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

[34] كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 2/12/1/80 تاريخ 2023/1/16(ملحق رقم 2)، دمشق.

6- إشـــكالية القطاع غير المنظم (الظل): تعتبر الســـمة الغالبة للمشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة في سورية لاسيما المشروعات متناهية الصغر بأنها عاملة في القطاع غير المنظم، فقد بلغت نسـبة المشـروعات غير المرخصـة حوالي 30% من المشـروعات العاملة[35]، وهذا يؤثر بشكل سلبي على عمل المشروعات وعلى زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويقلص فرص التوظيف وفرص التدريب والتمويل.

7- غياب قانون جامع شـامل ينظم عمل قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، ويمنح بشكل خاص مزايا لهذه المشروعات مثل تشجع التعاقد أو المناولة بين هذه المشروعات والمشروعات الكبيرة أو حتى يمنح مزايا للتعاقد الحكومي مع هذه المشروعات.

- **الصعوبات التمويلية:** تتمثل في الآتي:

1- ضـــعف القدرة في الحصـــول على التمويل: إن الاعتماد على المدخرات الشـــخصـــية لصـاحب المشـروع أو مصـادر غير رسـمية هي السـمة الغالبة على مصـدر التمويل للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في سـورية، فبحسـب نتائج تعداد المنشـآت الصـغيرة والمتوسطة وصلت نسبة الاعتماد على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع حتى 88%، وهذا يعود لعدم وجود آليات تضـــبط عمل القطاع غير المنظم من جهة ونقص الوعي المصرفي والتمويلي لأصحاب تلك المشروعات من جهة أخرى.

2- عدم القدرة على تأمين الضمانات التقليدية الكافية للمصارف: تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسـطة في سـورية بما فيها المشـروعات المتناهية الصـغر غير قادرة على تأمين ضـمانات تقليدية للمصـارف للحصـول على التمويل اللازم والتي تبدأ برهن الأصـول الثابتة إن وجدت أو رهن نشـــاط تجاري أو تأمين كفلاء موثوقين من قبل المصـــرف، وخاصـة في ظل الأزمة تزايدت الصـعوبات بسـبب تزايد عنصـر المخاطرة، وتعمل حالياً الجهات المقدمة للتمويل على تعديل جزئي في آلياتها للتوافق مع طبيعة المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة.

[35] تعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق.

3- عدم ملاءمة التمويل مع احتياجات هذه المشروعات من ناحية انخفاض الائتمان وارتفاع سعر الفائدة وحتى عدم كفاية التمويل بحد ذاته.

4- محدودية دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض ونشاطها حتى الآن.

5- محدودية عدد الجهات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر بالرغم من صدور القانون رقم /8/ لعام 2021.

- **الصعوبات الإدارية والتسويقية:** من أهم هذه الصعوبات ما يلي:

1- محدودية الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المشروعات الصغيرة:[36]تعد الجودة الشاملة الأساس في نجاح المشروعات الصغيرة في القرن الحادي والعشرين، فقد أصبحت عنصراً متميزاً هاماً في تحقيق نتائج أعمال هذه المشروعات على اختلاف أنواعها، والاستجابة لمتطلبات واحتياجات زبائنها، ومن هنا فإن الأنماط الحياتية للزبائن، وفاعلية أعمال المشروعات الصغيرة اليوم تعتمد على ضرورة أساسية مفادها وجود أداء متماسك وموثوق للسلع والخدمات التي تقدمها، هذه الضرورة التي شكلت معياراً هاماً لتنافسية اليوم. فالقاعدة الأساسية للاعتراف بجودة السلع والخدمات في المشروعات الصغيرة المتنوعة هي ما يقوله الزبون أو العميل الذي يتعامل معها، وليس ما تقوله وتنادي به إدارة المشروع الصغير. يتم الوصول إلى هذه القاعدة من خلال رسم استراتيجية محورها الأساسي الأعمال المقادة بالزبون ووفقاً لما يرغبه ويحتاجه، إضافة إلى تشجيع العمل الجماعي في كل أنحاء المشروع للوصول إلى الفهم الواضح والصريح للاستراتيجية المقترحة. كما أن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الجودة الشاملة، هو أنها أسلوب جوهري لإدارة المشروع الصغير، فهي تحسن أعماله وأنشطته الإدارية والفنية، كما أنها تحقق رضا زبائنه وعملائه، وتحقق فاعلية موارده البشرية وتخفض تكاليفه أيضاً.

2- ضعف الكفاءة التسويقية لهذه المشروعات عموماً نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين وارتفاع تكاليف النقل.

[36] الصرن، رعد (2018) إدارة الجودة في المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، ص22.

3- عدم وجود منافذ تسويقية كافية وعدم اتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية في مجال دراسة الأسواق، بالإضافة إلى نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة حول المؤسسات المنافسة محلياً وإقليمياً وهذا يضعف قدرتها على تسويق منتجاتها وزيادة التصدير.

4- قلة الأماكن المخصصة لعرض المنتجات وعدد قنوات التوزيع، وعدم وجود جهات متخصصة داعمة، وغياب الاسم التجاري وشعار المنتج لدى بعض المشروعات مما يضعف قدرتها على المنافسة في السوق.

5- انخفاض القدرة التفاوضية حول الأسعار.

6- نقص التأهيل لدى عدد من العاطلين عن العمل وعدم قدرتهم على تلبية احتياجات المشروعات القائمة، إضافة إلى بيئة الأعمال غير المشجعة بشكل كاف حالياً، وعدم استقرار اليد العاملة في السوق المحلية بفعل عمليات الهجرة الداخلية والخارجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، التي تهدد برفع تكلفة فرصة العمل.

- **الصعوبات البحثية وتوفر المعلومات:** تتجلى هذه الصعوبات في الآتي:

1- عدم معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بدقة: تعتبر إشكالية عدم معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالناتج المحلي الإجمالي بشكل دقيق من أهم الإشكاليات في الاقتصاد السوري، على اعتبار عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحجم نشاطها، وطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، بحيث تتم عملية التجميع على المستوى الوطني في حين مع غياب البيانات والمعطيات يتم تقدير البيانات على المستوى القطاعي، مما يعطي صورة غير دقيقة عن حجم المساهمات الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي.

2- غياب الإحصاءات الدورية والمسوحات الواقعية الكمية والمحدثة اللازمة لرسم الخطط والاستراتيجيات والبرامج الملائمة والاقتصار على التحليل النوعي والتقارير المحلية والدولية.

3- غياب الأدلة المدروسة اقتصادياً عن أهم الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين ويشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأقل تنمية.

4- محدودية الربط بين نتائج البحث العلمي وعمليات استثمار هذه الأبحاث لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

- **الصعوبات الإنتاجية:**

1- عدم القدرة على الحصول على المواد الخام والأولية المناسبة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الجودة.

2- غياب الأماكن المناسبة للإنتاج ولتطوير الإنتاج (مناطق إنتاجية خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة، حاضنات أعمال، مخابر بحثية ...).

3- صعوبة تأمين قطع الغيار المطلوبة لصيانة وعمل بعض الآلات

4- انخفاض مستوى الخدمات والمرافق المتاحة أمام هذا القطاع

5- مشكلة توفير بعض المواد الأولية الأساسية والتي يتم استيرادها نظراً لضآلة الكميات التي تطلبها المنشآت وعدم وجود تنسيق فيما بينها، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الانتاج.

6- قلة توفر حوامل الطاقة أو ارتفاع أسعارها بالنسبة لإنتاج المشروع.

خامساً: التجارب الدولية الرائدة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رغم أن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلتقي من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة هذه المشروعات ذاتها إلى الرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها، كما تلتقي أيضاً في كونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل دولة، إلا أن لكل دولة تجربة تميزها عن تجارب الدول الأخرى.

سـيتم فيما يلي عرض مختصـر لبعض التجارب الدولية وكيف اسـتطاعت هذه الدول تنمية وتطوير المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، مع التركيز على البيئة القانونية المحفزة لبعض التجارب، وذلك للاسـتفادة منها في تنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشـاملة، مع محاولة استعراض تطبيق ذلك في الجمهورية العربية السورية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة التي مرت بها سـورية خلال سـنوات الحرب عليها وما حملته من تدمير للجزء الأكبر من القطاعات الاقتصادية:

- **التجربة اليابانية**

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصاداتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى.

حيث كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم، ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة .وتعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

فمنذ العام (1999) تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشروعات، التي تهدف الى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق[37]:

- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[37] الصوص، سمير، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الفلسطيني، 2010، ص22.

- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من30 % من قيمة المناقصة.
- تسهيل الحصول على قروض مصرفية بشروط ميسرة، وايجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التأمين من قبل الحكومة على المشروعات الصغيرة خوفاً من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريًا وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.
- إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشروعات الصغيرة
- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشروعات الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج.

كما عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال، كما ساعد التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان ان أصبحت الصناعات الكبيرة تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصا، مما يحقق لها وفر أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى.

من النتائج التي حققتها التجربة اليابانية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة أن بلغت نسبة تلك المشروعات إلى إجمالي عدد الشركات 99.7%، كما بلغت نسبة العاملين بها 70.2% ونسبة مساهمتها في الصادرات 51.1%.[38]

[38] نور الدين وآخرون، علي (2015) تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، جامعة سبها، ص 84.

- **التجربة الهندية:**

ارتكزت التجربة الهندية على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين من خلال تبني فكرة المشروعات الصغيرة، ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذا النوع من المشروعات وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعاني منه السواد الأعظم من الشعب الهندي، فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة، ومن هنا فقد احتل هذا النوع من المشروعات مكانة بارزة في الاقتصاد الهندي.

كما نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنويع المنتجات الصناعية، من خلال التركيز على المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند، بسبب افتقار هذا البلد إلى الموارد المالية إضافة إلى مشكلة الزيادة الكبيرة في السكان.

كذلك تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبلورت في عدة محاور من أهمها[39]:

- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قراراً بتخصيص (80) سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار، وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير (50%) من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.
- التمويل: أتاحت الحكومة المجال أمام المشروعات الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.
- توفير البنية الأساسية لتلك المشروعات وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا، وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط

[39] نور الدين وآخرون، علي، مرجع سبق ذكره، ص29.

بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

- تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته من خلال جهاز خاص يسمى" إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي، ويعالج هذا الجهاز مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المادي والفني لها، كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلاً عن إنشاء محطات اختبار الجودة، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.
- أنشأت الحكومة صندوقاً للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له (50) مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.
- توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة، التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الحي ومراقبة التلوث، وإنشاء الطرق والمصارف والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجياً مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير.
- تقدم الحكومة العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية وخدمات معينة للمشروعات الصغيرة، التي تقام في مناطق محددة، لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة

- خلق نوع من التكامل بين المشـروعات الكبيرة والصـغيرة، حيث ألزمت المشـروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصـغيرة والمتوسطة، وتم الاتفاق مع الشركات الحكومية على إن تقوم الصـناعات الصـغيرة بالاشـتراك في تصـنيع أجزاء في المعدات الهندسـية الثقيلة، ومن المعدات الهندسـية المتوسـطة، ومن وسـائل النقل، والمنتجات الاستهلاكية.

مما يدل على نجاح التجربة الهندية خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة. حيث أصـبحت المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشـرة من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالي % 50 من الإنتاج الصناعي الهندي، وتوظف نحو 17 مليون عامل.

- **التجربة المصرية:**

تواجه مصـــر عدداً من المشـــكلات الاقتصـــادية التي يأتي في مقدمتها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتوسع في مخرجات التعليم وعدم مواءمة أعداد الخريجين لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل والذي أدى بدوره إلى ارتفاع البطالة، لذلك أصـــبح الاهتمام بالمشـــروعات الصـــغيرة والمتوسـطة وسـيلة لتحقيق العديد من الأهداف كإصـلاح المسـار الاقتصـادي وتخفيض نسـبة البطالة وزيادة فرص العمل. حيث عملت الدولة المصـــرية على دعم ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات تهدف لتوفير الدعم المالي، وتقديم الخدمات التســـويقية واللوجســـتية والتكنولوجية لهذه المشـروعات، وتدريب وتأهيل الكوادر البشـرية، بالإضـافة إلى ترسـيخ ثقافة العمل الحر، وسـن التشـــريعات اللازمة لتذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع، بما يســـهم في تحقيق العديد من المميزات وفي مقدمتها الحد من البطالة وتغذية الصـــناعات الكبرى وتوفير متطلباتها، وتحســـين القوة التنافسية للمنتج المصـري، وزيادة حجم الصـادرات، وتوفير العملة الأجنبية والحد من فاتورة الاستيراد.

جاءت الخطوة الأكثر أهمية في تطوير المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في مصـر بصـدور القانون رقم /152/ لعام 2020، الخاص بتنمية المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة ومتناهية الصـــغر، ليوفر لتلك المشـــروعات الاطار القانوني المنظم لعملها، فقد عرفت المادة الأولى من هذا القانون بفقرتها الخامسـة المشـروعات المتوسـطة بأنها" كل مشـروع يبلغ حجم أعماله السـنوي /50/ مليون جنيه ولا يتجاوز /200/ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ حجم رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المســـتثمر حســـب الأحوال /5/ ملايين جنيه ولا يتجاوز /15/ مليون جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ حجم رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المستثمر حسب الأحوال /3/ مليون جنيه ولا يتجاوز /5/ ملايين جنيه".

أما المشـروعات الصـغيرة فتعرفها الفقرة السـادسـة من القانون بأنها" كل مشـروع يبلغ حجم أعماله السـنوي مليون جنيه ويقل عن /50/ مليون جنيه، أو كل مشـروع صـناعي حديث التأسـيس يبلغ حجم رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المســتثمر حســب الأحوال /50/ ألف جنيه ويقل عن /5/ ملايين جنيه، أو كل مشروع غير صـناعي حديث التأسيس يبلغ حجم رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المستثمر حسب الأحوال /50/ ألف جنيه ويقل عن /3/ مليون جنيه".

أما الفقرة السابعة من القانون فجاءت معرفة المشروعات متناهية الصغر بأنها" كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل حجم رأس ماله المدفوع أو رأس ماله المستثمر حسب الأحوال عن /50/ ألف جنيه، ويعد المشروع حديث التأسيس متى لم يمض على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه أكثر من سنتين"

كما تعد مصر من أكبر الدول العربية من حيث عدد وكثافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة فيها، إذ يبلغ عدد هذه المشروعات حوالي 2.45 مليون مشروع، حيث يضاف سنوياً نحو 39 ألف مشروع فى المتوسط، ونحو85% من تلك المشروعات تصنف على أنها مشروعات متناهية الصغر، بينما 14% منها مشروعات صغيرة ، ونحو 2% فقط مشروعات متوسطة وفقاً لإحصاءات عام 2019، بينما كانت تلك النسب مختلفة فى السنوات السابقة إذ بلغت نسبة المشروعات متناهية الصغر نحو 97% من إجمالي المشروعات العاملة، يليها المشروعات الصغيرة بنسبة 3% مع تراجع شديد للمشروعات المتوسطة. كما تسهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحوالي 80% من الناتج المحلي في مصر، ووفقاً لإحصائية صادرة عن البنك المركزي المصري، فإن الصناعات التحويلية تتجه إليها النسبة الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع 51% منها، ويليها الشركات العاملة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 40%، وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناء والصحة والزراعة وغيرها.[40]

بذلت الحكومة المصرية الكثير من الجهود من أجل تعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع درجة مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي، وتتمثل أهم تلك الجهود فيما يلي:

1- إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أصدرت الدولة المصرية قراراً بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في 24/ 4/ 2017، بحيث يكون تابعاً لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، ويأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطني لتنمية وتطوير

[40] عبد السلام، جيهان (2021) كيف دعمت الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة- مركز (رع) للدراسات الاستراتيجية //https://rcssegypt.com/

المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر وتهيئة المناخ اللازم لتشـجيعها والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار.

إذ يقوم الجهاز بوضـع وتطوير السياسـات والخطط الاسـتراتيجية المتعلقة بتنمية المشـروعات المتوسطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر وريادة الأعمال، وكذلك الضـوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة في هذا المجال، هذا بالإضـــافة إلى وضـــع البرامج اللازمة للنهوض بهذا القطاع من المشـروعات والقواعد والشـروط المتعلقة بالاشـتراك فيها ومن ذلك برامج تنمية قدرات ومهارات الموارد البشـرية العاملة، وبرامج ربط وتكامل تلك المشـروعات بسلاسل الإمداد، فضلاً عن برامج تنمية المهارات فى مجال التسويق داخل البلاد وخارجها.

وقد أظهرت نتائج أعمال جهاز المشـــروعات فى الفترة من 1 يونيو 2014، وحتى 30 سـبتمبر 2020، أنه قد تم تمويل المشـروعات الصـغيرة والمتناهية بإجمالي تمويل 28.8 مليار جنيه والذي يمثل نسـبة 60% من إجمالي التمويل البالغ قدره 47.6 مليار جنيه، كما مولت 2321783 مشروعاً.

2- مشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ما يميز قطاع المشـروعات متناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة في مصـر، هو وجود عدد من الوزارات في وضـع سياسـات لدعم المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة منها: وزارة الاسـتثمار، هيئة التنمية الصـناعية، هيئة الرقابة المالية، البنك المركزي المصـري، وغيرها. ويوضـح الجدول التالي تلك الهيئات والهدف من إنشاؤها كما يلي:

جدول رقم (7): المؤسسات والهيئات التي تقدم خدمات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الكيان المؤسسي	الهدف من انشاؤه
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	تعزيز مناخ الاستثمار وتسهيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء نافذة واحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات للشركات الناشئة.
هيئة التنمية الصناعية	المساعدة والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات التأسيس وخطط التسجيل المتاحة للمستثمرين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية
هيئة الرقابة المالية المصرية	ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس شركات التمويل الأصغر التي تقدم منتجات وخدمات إلى القطاع.
البنك المركزي المصري	خلق حوافز للبنوك لإقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
المعهد المصرفي المصري	توفير مجموعة واسعة من خدمات بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعي بين رواد الأعمال حول طرق ومعايير الحصول على التمويل.
الصندوق الاجتماعي للتنمية	توفير شبكة أمان لحماية الفئات المستضعفة من الآثار الضارة للبرامج الاقتصادية وتعزيز تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

المصدر: مركز (رع) للدراسات والبحوث الاستراتيجية في مصر

3- تدشين منصة المشروعات الصغيرة: بدأ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتعاون مع شركة تشغيل المنشآت المالية E- Finance، أعمال تطوير منصة المشروعات الصغيرة، والمنصة هي موقع الكتروني تفاعلي أقامه جهاز تنمية المشروعات، على شبكة الانترنت ليتيح كافة المعلومات والخدمات والمبادرات المقدمة من الجهات والمؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص إلى أصحاب المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال والشركات الناشئة. وتهدف المنصة إلى:

- تقديم كافة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء المشروعات أو تطويرها بشكل مبسط.
- تحتوي منصة المشروعات الصغيرة، على كافة الخدمات التمويلية والتدريبية والفنية والتسويقية التي تقدمها مختلف الجهات المهتمة بقطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- يمكن الاستفادة من تلك الخدمات الكترونيًا من خلال المنصة، مما يساهم في دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي عبر شبكة المعلومات الدولية والخدمات التي تقدمها منصة المشروعات الصغيرة.
- تتضمن منصة المشروعات الصغيرة، احتياجات رواد الأعمال من معلومات عن مقدمي الخدمات، والإرشاد والتوجيه في مجال ريادة الأعمال.
- تقدم المنصة خدمات إعداد خطط العمل ودراسات الجدوى وأدوات التمويل المناسبة لها.
- تتيح منصة المشروعات الصغيرة، موادا تعليمية حول "كيف تبدأ وتخطط وتنمي مشروعك"، والبرامج والمشروعات القومية والمبادرات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- تتضمن أعمال تطوير المنصة، إضافة خدمات جديدة لدعم أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومساعدتهم لتنمية مشروعاتهم وذلك من خلال مجموعة من الصفحات الفرعية الخاصة بالكيانات المصرفية وغير المصرفية ومن خلال سوق الكتروني يساعد الموردين والوكالات على تقديم خدمات التبادل التجاري، وتعرض المنصة، الفرص الاستثمارية الجديدة للقطاعين العام والخاص والتي يمكن أن يستفيد منها أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

4- مبادرة الرئيس السيسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ المصرف المركزي المبادرة فى يناير 2016 بتوفير 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وقد بلغ إجمالي التمويلات التي ضخها المصرف ضمن مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة 70 مليار جنيه لحوالي 62 ألف مشروع.

5- إصدار ضمانة من المصرف المركزي لشركة ضمان مخاطر الائتمان بقيمة 2 مليار جنيه، والتي مكنت الشركة من إصدار ضمانات للمصارف بنحو 20 مليار جنيه مخصصة لشريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على القطاع الصناعي الزراعي والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات بما يساهم فى توسع البنوك في تمويل تلك المشروعات.

6- تبنى المصرف المركزي مبادرة "رواد النيل" بالشراكة مع جامعة النيل لمدة خمس سنوات، ويقوم من خلالها المصرف المركزي بتقديم خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها المختلفة بدءً من الفكرة حتى النمو إضافة إلى تشجيع الشباب على تبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات ناجحة، هدف المصرف المركزي من خلال هذه المبادرة إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال والمعارف المتعلقة بها لدعم الشباب.

7- كما وضعت وزارة الصناعة خطة استراتيجية لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية لمصر حتى عام 2020، وشملت خطة الحكومة المتكاملة 8 برامج فرعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحويلها إلى أداة رئيسة لزيادة الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات، إلى جانب البرنامج التشريعي الخاص بإصدار تشريع جديد لإصدارها، وفى مقدمتها توفير القروض الميسرة، والذي يهدف إلى زيادة التمويل الموجه لهذه المشروعات ليشكل نسبة 20% من إجمالي التمويل المتاح

وزيادة رأس المال للصناديق المتخصصة فى دعم هذه المشروعات ليصل إلى مليار جنيه بحيث يستفيد منها 100 ألف شاب.

8- استراتيجية الهيكلة الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة: استهدفت إدارة البورصة المصرية الإعلان عن استراتيجية الهيكلة الشاملة لبورصة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتدشين مؤشر (تميز) لقياس أداء وحركة السوق. واعتمدت لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية منهجية هذا مؤشر الذي يضم عينة من الشركات المدرج لها أوراق مالية بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتم إطلاق المؤشر الجديد خلال أيام. وتعتبر تلك الخطوة بمثابة آلية للاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدراتها على مستوى الحوكمة، والإفصاح، والشفافية، مما يؤهلها لجذب استثمارات أجنبية ومحلية، وإتاحة فرص استثمار لجموع المستثمرين.

كما بدأت السلطة التشريعية المصرية في السنوات الأخيرة، رحلة من التغييرات التشريعية المواتية للأعمال التجارية من خلال سنّ العديد من الأدوات القانونية التي تراعي تحقيق الفائدة والحماية وسهولة ممارسة الأعمال التجارية في مصر، وخاصة في ظل تنامي حصة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي قطاع الأعمال في مصر، ومن هذه التشريعات التي عززت تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[41]

1. إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020 ولائحته التنفيذية، وتتركز أهداف القانون حول تشجيع الشباب والمواطنين على إقامة مشروعات جديدة بآليات ميسرة وبسيطة وتقديم كافة وسائل الدعم الفني والتمويلي، ويقدم القانون عدة حوافز مالية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومنها:

[41] الهيئة العامة للاستعلامات (2023)، جمهورية مصر العربية /www.sis.gov.eg/Story/ متاح على الرابط:

-AF%D8%88%D9%87%AC%D9%D8%/237997/https://www.sis.gov.eg/Story
-A9%D8%84%D9%88%AF%D9%D8%84%D9%A7%D8%
-85%D9%B9%AF%D8%D8%80%D9%84%D9%
-AA%D8%A7%D8%B9%D8%88%D9%B1%D8%B4%D8%85%D9%84%D9%A7%D8%
-A9%D8%B1%8A%D8%BA%D9%D8%B5%D8%84%D9%A7%D8%
=lang?A9%D8%B7%D8%B3%D8%88%AA%D9%D8%85%D9%84%D9%A7%D8%88%D9%
ar

- إعفاء من ضـريبة الدمغة ورسـوم التوثيق والشـهر بالنسـبة لعقود تأسـيس الشـركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن وعقود تسجيل الأراضي.
- خفض الرسـوم الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة للتشـغيل بنسـبة تتراوح ما بين 2% إلى 5%، بالإضـافة إلى تخصـيص 40٪ من المشـتريات الحكومية لصـالح المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- الحوافز المالية: تشتمل الحوافز المالية على نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغـيرة ومتناهية الصغر، حيث تبلغ قيمة الضريبة السنوية على حجم أعمال المشروع الأقل من 250 ألف جنيه تكون 1000 جنيه وفقاً للقانون، بينما تكون 2500 جنيه على أعمال المشروع التي تتراوح ما بين 250 لـــ 500 ألف جنيه، والضريبة السنوية تصل لـــ 5 آلاف جنيه بالنسـبة للمشـروع الذي تتراوح أعماله ما بين 500 ألف لـــ مليون جنيه، و0.5% من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين مليون لـــ 2 مليون جنيه، و0.75%من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين 2 مليون لـــ 3 مليون جنيه، و1% من حجم الأعمال التي تتراوح ما بين 3 مليون جنيه إلى 10 مليون جنيه.
- الحوافز غير المالية: تضـمن قانون تنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر رقم 152 لسـنة 2020 ولائحته التنفيذية تعريفاً موحداً للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر، بالإضـافة إلى إعطاء أولوية لتخصـيص الأراضـي الشـاغرة المتاحة في المناطق الصـناعية والسـياحية والمجتمعات العمرانية وأراضـي الاسـتصـلاح الزراعي لهذه المشروعات.
- هناك إجراءات مسـتحدثة وميسـرة بالقانون لتسـجيل واسـتصـدار الموافقات وتراخيص التشـغيل الخاصـة بإقامة المشـروعات، بالإضـافة إلى توفير آلية محفزة لتوفيق أوضـاع المشـروعات العاملة في مجال الاقتصـاد غير الرسـمي لتشـجيعها للتحول إلى القطاع الرسمي. قد تكون صورة شخص أو أكثر
- خصـص القانون الباب السـادس لتوفيق أوضـاع المشـروعات العاملة في القطاع غير الرسـمي، بهدف تشـجيع أصـحاب المشـروعات العاملة في القطاع غير الرسـمي للدخول في القطاع الرســمي والتمتع بكافة الخدمات التمويلية والتســويقية والتدريبية التي يوفرها

القانون لهذه المشـــروعات من خلال منح الترخيص المؤقت، وحمايتها خلال فترة الترخيص، فضلاً عن التمتع بالحوافز الضريبية، وعدم المحاسبة على السنوات السابقة، وتوفير مناخ استثماري وتشريعي للنهوض بهذا القطاع وتحفيز طاقات الشباب المصري للدخول في مجالات العمل الحر وريادة الأعمال.

- جاء قانون تنمية المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر رقم 152 لعام 2020 متسقاً مع كافة الدراسات الميدانية والنقاشات بين الأكاديميين والباحثين وصناع القرارات من حيث تبسيط منظومة الضرائب وتبسيط الإجراءات، ويتوقع أنه سيساعد إلى حد كبير على ضم نسبة كبيرة من المشروعات غير الرسمية إلى منظومة العمل الرسمي للاستفادة من المزايا الممنوحة بالقانون، وخاصة في ضوء بساطة المنظومة الضريبية، ومناسبة القيم المفروضة لحالة أصحاب تلك المشروعات، وسيتيح بيئة تشريعية داعمة لتنمية وتطوير هذه المشروعات.

2. قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصـــادر بالقانون رقم 182 لعام 2018 ولائحته التنفيذية: من أهداف القانون تطوير طرق الشـــراء والبيع وأنماط التعاقد لمســـايرة التطورات الاقتصـــادية، وتلبية احتياجات الجهات الإدارية بفاعلية، وتهيئة المناخ للشـــركات والمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهية الصـغر للمنافسـة فيما يتم طرحه من عمليات التعاقد، كما يهدف القانون إلى توفير معاملة عادلة للمتعاملين من مجتمع الأعمال مع الجهـــات الإدارية، وفى ذات الوقـــت منع ممارسات التواطؤ والاحتيال والفساد والاحتكار، فضـلاً عن أنه يجب على الجهة الإدارية إتاحة نسبة لا تقل عن 20% من قيمة احتياجاتها السنوية للتعاقد مع تلك المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما يجب على الجهة الإدارية، وفقاً للقانون مراعاة إمكانيات المشـروعات المتوسـطة والصـغيرة والمتناهية الصغر عند فتح باب التسجيل للمشتغلين بالأنشطة المختلفة أو عند إعدادها لشروط التأهيل المسبق أو مستندات الطرح ومعايير التقييم وغيرها.

3. القانون رقم 5 لسنة 2015 في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية: ووفقاً له يتم إعفاء المنشآت الصـغيرة ومتناهية الصـغر من نصـف التأمين الأولي، ومن نصـف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصـناعي محل التعاقد مسـتوفياً لنسـبة المكون الصـناعي

المصـري وصـدور شـهادة اسـتيفاء منتج، على ألا يسـري هذا الإعفاء على ما يُسـتجد من تعاقدات عند إخلال هذه المشـروعات بشـروط التعاقد أو بأحكام هذا القانون، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية.

4. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: حيث.يقدم الجهاز في إطار المهمة المنوطة به في تنمية هذا القطاع؛ حزمة كبيرة من الخدمات لأصـحاب المشـروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تساعد الشباب في إيجاد فكرة المشروع، وإيجاد دراسة الجدوى واسـتخراج المسـتندات اللازمة للمشـروع من سـجل وبطاقة ضـريبة ورخصـة مزاولة نشـاط وتقديم التمويل وكذلك تقديم خدمات التسـويق المتعددة، فقد أتاح الجهاز قروضـاً بنحو 40.1 مليار جنيه للمشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر خلال عام 2022، مما وفرت 2.6 مليون فرصـة عمل، كما وفر منح بقيمة 2.8 مليار جنيه لمشـروعات البنية الأسـاسـية والتنمية المجتمعية أتاحت 32.7 مليون يومية عمل.

بناءً على ما سـبق، يتضـح مدى اهتمام الحكومة المصـرية بقطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة، ومحاولاتها الدائمة في تعزيز دوره ضمن أنشطة القطاع الرسمي وليس القطاع غير الرسـمي. فكان إطلاق الحكومة للاسـتراتيجية الوطنية لتنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة ومتناهية الصـغر وريادة الأعمال مطلع عام 2018، والتي اسـتهدفت تحسـين البيئة التشـريعية والتنظيمية وتخفيف الأعباء الإدارية وإيجاد مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية لتشـجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي. كما أنها تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي استهدفت تيسير زيادة فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى كل أشكال التمويل، وانطلاق هذا القطاع الحيوي كثيف العمالة بما يسـهم في زيادة مسـتويات التنويع الاقتصـادي، وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري، والاضطلاع بدور أكبر في دعم تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا رؤية مصر 2030.

الخاتمة:

تتزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الدول النامية والمتقدمة، لما تحققه من معدلات النمو المرتفعة الحالية والمحتملة لهذه المشـــروعات وقدرتها الفائقة على التأثير وبقوة في الأوضـاع الاقتصـادية في أي دولة، حيث تشكل هذه المؤسسـات ما يزيد عن 90% من المؤسـسـات حول العالم، وتسـتوعب ما يزيد عن 75% من الوظائف، لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

بالمحصـلة، ليس الأمر خياراً بين بديلين مشـروعات كبيرة أو صـغيرة ومتوسـطة بل إن ظروف البلد هي التي تحتم الاهتمام بهذا البديل أو ذاك والتقليل من الصـعوبات التي تحول دون تطورها لتساهم في عملية التنمية الشاملة من خلال تكاملها مع بعضها البعض.

فالكثير من الدول النامية التي نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ولفترات متواصلة، اعتمدت في شكل كبير على المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة. ولكن الاختلاف ربما يكمن في أهمية توافر الظروف الأسـاسـية لنجاح هذه المشـاريع واسـتدامتها، فهي مهما كانت صـغيرة، لا تنشـأ من فراغ أو بقرار سياسـي عاجل أو بتوفير التمويل فقط، فمن أخطر الأخطاء الشـائعة في ممارسـات الدول النامية الاقتصـادية، تبنيها سـياسـات مجتزأة لتحقيق الأهداف التي تخطط لها، وعدم تبني حزمة من السياسات تكمل بعضـها بعضـاً حتى لا تتمخض عن نتائج متناقضـة كما يحصل في حال السياسات المجتزأة.

نتائج البحث:

من خلال إنجاز فصول البحث السابقة وما تم استعراضه خلالها من معلومات وأفكار وحقائق؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لا يوجد مفهوم أو تصنيف متفق عليه ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنما يوجد عدة مفاهيم وتصنيفات مختلفة تتباين من بلد إلى آخر، كما تتباين لتصنيفات من جهة حكومية لأخرى حسب وظيفتها ومن قطاع إلى آخر حتى داخل البلد نفسه، وذلك وفقاً لمحددات هذا التصنيف والمعايير المستخدمة في اعتماده.

2- تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في عملية إعادة الإعمار لدورها الفعّال في تأمين المستلزمات المادية اللازمة لإعادة الإعمار، والمساهمة في عملية التمويل الذي يشكل التحدي الأكبر من أجل إعادة تأهيل وتنشيط قطاعات الاقتصاد الوطني.

3- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات تتمثل بارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التدريب والإلمام بطرق الإدارة الحديثة، وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالمناخ الاستثماري العام والإجراءات الإدارية المعقدة، والائتمان والتمويل، وإشكاليات النظام الضريبي، حيث زاد من حدة هذه الصعوبات منعكسات الأزمة الحالية، الأمر الذي أعاق تطورها ونموها.

4- ضعف الاهتمام الحكومي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي عدم الإدراك الكافي لأهميتها في مسيرة التنمية الشاملة في الجمهورية العربية السورية.

5- ضعف الاهتمام البحثي والأكاديمي بدراسة المشروعات الصغيرة على المستوى الوطني في الجمهورية العربية السورية، ويتجلى ذلك بندرة وقلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6- تزايد نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع غير المنظم بسبب تداعيات الأزمة وبحث أصحابها عن أماكن آمنة للعمل، مع حد أدنى من البنية التحتية اللازمة للعمل والإنتاج.

7- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في توفير فرص العمل من خلال سعة انتشارها ووصولها إلى المناطق النائية بنسبة أكبر من المشاريع الكبيرة، وقدرتها العالية على الاعتماد على كثافة العامل البشري وتوظيف العمالة نصف الماهرة أو حتى غير الماهرة، وتكلفة فرصة العمل المتولدة في المشروعات الصغيرة منخفضة جداً بما يناسب واقع الدول النامية.

8- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة الصادرات السورية والتي تلعب دوراً هاماً في تعزيز تنافسية تلك المشروعات في الأسواق الداخلية والخارجية.

التوصيات:

1- تبني الحكومة استراتيجية تشجيع المشاريع الصغيرة بما فيها متناهية الصغر والمتوسطة كأولوية في استراتيجيتها الاقتصادية، من خلال تبني سياسات مالية ونقدية وتجارية وإنتاجية متكاملة مع بعضها البعض، وضمن مظلة تشريع شامل متكامل يتم إصداره لينظم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويشجع على تنميتها، ويحدد مرجعية واحدة للإشراف على القطاع، على غرار قانون تنمية المشروعات المصري رقم /152/ لعام 2020.

2- تصنيف كافة أشكال الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان مالي (اعفاء ضريبي أو فوائد مخفضة) أو تدريبي أو تكنولوجي إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: سياسات دعم عامة، وهي المرتبطة بالتشجيع على البدء بالمشروع.

الفئة الثانية: سياسات دعم خاصة للمشروعات ذات الأداء المرتفع.

الفئة الثالثة: برامج دعم متخصصة في زيادة تنافسية المشروعات خاصة المشروعات ذات الاتجاهات التصديرية مع التركيز على أهمية الجودة الشاملة في إدارة هذه المشروعات.

3- تأسيس صناديق ومؤسسات متخصصة في تمويل الصناعات المتوسطة والصغيرة بقروض ذات فوائد منخفضة أو ميسرة، وتفعيل دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض، للحصول على القروض الميسرة الممولة من قبل الجهة الراعية، وذلك بغية مواجهة صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل والحماية من الإفلاس.

4- تبني الحكومة ضمن استراتيجية الدعم لإجراءات تمنح بموجبها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرصة في الحصول على العقود الحكومية، وأن تقوم الحكومة بشراء مستلزماتها من هذه المشروعات.

5- الاهتمام بالقطاع غير المنظم وتسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة بما يكفل انتقال قسم كبير من المشروعات العاملة في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

6- إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشـــجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسـات المتعلقة بموضـوع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الجمهورية العربية السـورية، وربطها بالجانب التطبيقي، بما يسـاهم في تأسـيس قواعد بيانات توفر جميع المعلومات اللازمة للمشـروعات المتوسـطة والصـغيرة ومتناهية الصـغر في سـورية عن الأسواق والاتفاقيات والفرص المتاحة المتوسطة والصغيرة.

7- التحول نحو اللامركزية، بمعنى منح ســـلطات وصـــلاحيات للإدارات المحلية في المحافظات، بهدف توفيرمرونة أكثر في اتخاذ القرارات، لتشـــجيع إقامة المشـــروعات الصـــغيرة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً، الاهتمام بحاضـــنات الأعمال، وتجهيز البنية التحتية المناسبة لاستقرار هذه المشاريع وتوطينها، باعتبارها وسيلة لتمكين الشباب العاطلين عن العمل من إيجاد فرص عمل حقيقية لهم، وتثبيتهم في مناطقهم.

قائمة المراجع:

أولاً– الكتب:

1- الصرن رعد (2018)، إدارة الجودة في المشروعات الصغيرة، منشورات جامعة دمشق، نظام التعليم المفتوح، دمشق.

2– الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان (2018)، وثيقة البرنامج الوطني لدعم وتمكين المرأة في سورية.

3- المكتب المركزي للاحصاء (2019)، مسح قوة العمل، سورية.

4- هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمكتب المركزي للاحصاء (2019-2020)، تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، سورية.

5– وزارة الاقتصـــاد والتجارة الخارجية (2017)، دليل تعريف المشـــروعات الصـــغيرة والمتوسطة، سورية.

ثانياً: الأبحاث المحكمة والرسائل الجامعية:

1- إسماعيل، طارق (2017)، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الوضع الراهن والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد العربي.

2- بلول، علي (2021)، دور التسويق في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة اللاذقية)، مشروع أعد لنيل درجة الإجازة في إدارة الأعمال، جامعة المنارة، سورية.

3- رشوان، سارة (2022)، دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد الثاني، السنة الأولى، جامعة السويس، مصر.

4- الصوص، سمير (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الفلسطينية.

5- عباس، جيهان (2020)، دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية العليا، مصر.

6- عباس، جيهان (2021)، كيف دعمت الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز (ر ع) للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: https://rcssegypt.com//

7- العش، رشا (2020)، تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة جامعة طنطا، مصر.

8- عويس، راوية (2016)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية – مصر نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد السابع، العدد الأول، جامعة قناة السويس، مصر.

9- مركزدمشق للدراسات والأبحاث (مداد) (2018)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية- مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم، دراسات اقتصادية، سورية.

10- المللي، قمر (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.

11- نور الدين وآخرون، علي (2015)، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، العدد الأول، جامعة سبها.

ثالثاً: القوانين والقرارات الإدارية:

1- القانون رقم /8/ لعام 2021 الذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر في سورية.

2- القانون رقم /2/ لعام 2016 القاضي بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

3- القانون رقم /3/ للعام 2016 القاضي بإحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات السورية.

4- القانون رقم 12 لعام 2016 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية.

5- القانون رقم /152/ لعام 2020 حول تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر.

6- قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم 182 لسنة 2018 في مصر

7- القانون رقم 5 لسنة 2015 في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية في مصر.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1- Small and Medium Enterprises)SMEs(Finance, 2022 https://www.worldbank.org/en/topic/smefinanc

2- وكالة الأنباء السورية الرسمية، (2021)، http://sana.sy/?p=1354770fdhkhj

3- الموقع الرسمي لهيئة الاستثمار السورية (2022) www.sia.gov.sy

4- الهيئة العامة للاستعلامات (2023) جمهورية مصر العربية: www.sis.gov.eg/Story

5- الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء (2022): www.pministry.gov.sy

6- الموقع الرسمي للمصرف التجاري السوري، برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، https://cbs-bank.sy/ar/node/1111

الملاحق:

الملحق (1): معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /17/م.و لعام 2021

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء

القرار رقم (١٧) م.و

مجلس الوزراء

بناء على أحكام القانون رقم (٢) لعام ٢٠١٦ المتضمن إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /٢٠/ لعام ٢٠١٧.

وعلى المرسوم رقم /٢٢١/ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠.

وعلى توصية اللجنة الاقتصادية المتخذة في جلستها رقم /٢/ تاريخ ٢٠٢١/١/١١.

وعلى كتاب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٢/٨١/١١٢٧ تاريخ ٢٠٢١/٢/١٧.

وعلى ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٩.

الى: الهيئة العامة
الهيئة المركزية
مشق في ٢٠٢١/٢/٢٤
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

يقرر ما يلي:

المادة ١- تحدد الحدود الدنيا والقصوى لمعايير تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتصبح وفق ما هو مبين أدناه، مع الأخذ بعين الاعتبار الغاية التمكينية للمشروعات المتناهية الصغر والغاية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

القطاع	المعيار		المشروعات المتناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
الخدمات	عدد العمال	عامل	١-٥	٦-٢٠	٢١-١٠٠
	حجم المبيعات السنوية أو حجم الموجودات (باستثناء المباني)	مليون ل.س	أقل من ٢٠	من ٢٠ إلى أقل من ٢٠٠	من ٢٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠
		مليون ل.س	أقل من ١٥	من ١٥ إلى أقل من ١٧٥	من ٢٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠
الصناعة	عدد العمال	عامل	١-٥	٦-٢٥	٢٦-١٥٠
	حجم المبيعات السنوية أو حجم الموجودات (باستثناء الأراضي)	مليون ل.س	أقل من ٢٠	من ٢٠ إلى أقل من ٢٥٠	من ٢٥٠ إلى أقل من ٥٠٠٠
		مليون ل.س	أقل من ٢٥	من ٢٥ إلى أقل من ٣٠٠	من ٣٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠

عدد العمال	عامل	١-٥	٦-١٠	١١-٣٠
حجم المبيعات السنوية أو حجم الموجودات (باستثناء الأراضي والمباني)	مليون ل.س	أقل من ٥٠	من ٥٠ إلى أقل من ٣٥٠	من ٣٥٠ إلى أقل من ١٢٠٠
	مليون ل.س	أقل من ٤٠	من ٤٠ إلى أقل من ٣٠٠	من ٣٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠
عدد العمال	عامل	١-١٠	١١-٢٥	٢٦-٧٥
حجم المبيعات السنوية أو حجم الموجودات (باستثناء الأراضي والمباني)	مليون ل.س	أقل من ٣٠	من ٣٠ إلى أقل من ٢٠٠	من ٢٠٠ إلى أقل من ٥٠٠
	مليون ل.س	أقل من ٥٠	من ٥٠ إلى أقل من ٢٥٠	من ٢٥٠ إلى أقل من ٧٠٠

المـادة ٢- يُلغى العمل بالقرار رقم (٣٥/م.و) تاريخ ٢٠١٧/٥/٧.

المادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

دمشق الواقع في / /١٤٤٢ هـ الموافق لـ٢٨/ ٧/٢٠٢١ م.

رئيس مجلس الوزراء

المهندس حسين عرنوس

الملحق رقم (2): كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 2/12/1/80 تاريخ 2023/1/16، دمشق.

التاريخ: ٢٠٢٣ / /

الرقم: ٢/١٢/٨٠

التاريخ ١٦ / ١ /٢٠٢٣

٢٠٢٣/١/١٦

الجمهورية العربية السورية

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الى هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

إشارة الى كتابكم رقم ٣/٨/ب/١٦ تاريخ ٢٠٢٣/١/١١ والمسجل لدينا بالرقم /١١/ تاريخ ٢٠٢٣/١/١١ بخصوص منح أصحاب المشروعات المسجلة ضمن فروع الهيئة في المحافظات سجل تجاري مؤسسة فردية أم شركة (أشخاص –أموال) مؤقت لمدة خمس سنوات .

واشارة الى كتاب اتحاد غرف التجارة رقم / ٣/٦٨ / تاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ المسجل لدينا بالرقم /١٦/ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٥ المعطوف على كتابنا رقم ٢/١٢/١٩٣/٧٧٨ تاريخ ٢٠٢٣/١/١٢ المتضمن اعتبار المشروعات المنشأة لديكم والأنشطة المهنية التي يكون انتساب اصحاب السجلات التجارية العائدة لها إلى غرف التجارة اختياريا عملا بأحكام المادة /٦/ من القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢٠.

تعلمكم بأنه لا مانع لدينا من تسجيل المؤسسات الفردية والشركات الناشئة لديكم في السجل التجاري ضمن المهلة المحددة لديكم لحين تحديد عنوان بعد تقديم أصحاب العلاقة طلبهم لتحديد الشكل القانوني للسجل التجاري المراد الحصول عليه فيما اذا كان مؤسسة فردية أم شركة (أشخاص –أموال) وبما يتوافق مع القوانين النافذة والإجراءات المتبعة أصولا لمنح السجل التجاري ويكون انتسابهم الى غرف التجارة اختيارياً عملاً بأحكام المادة /٦/ من القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢٠.

يرجى الاطلاع

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الدكتور عمرو نذير سالم

لجنة التطوير

٢٠٢٣/١/٢٣